كاظم هاشم نعمة | Kadhim Hashim Niama*

القوة الناعمة الصينية والعرب

Chinese Soft Power and the Arabs

ترتب على النهوض الصيني، ومن ثمّ التنمية السلمية، انتشار المصالح الجوهرية الصينية في العالم وتوسّعها. وأصبح الشرق الأوسط/ الوطن العربي من بين الأقاليم ذات الأهمية الحيوية لاستدامة النهوض والتنمية الصينية. واختارت الصين إستراتيجية القوة الناعمة مقاربة لتعزيز العلاقات بالدول العربية، ومن آلياتها الشراكة الإستراتيجية. ولمقاربة القوة الناعمة الصينية خصائص تميزها عن غيرها من تلك التي تقيمها القوى الكبرى الأخرى، فهي لا تسعى لإملاء شروط من الأعلى، ولا ترمي إلى التدخل في الشؤون الداخلية، ولا تقوم على الصراع الحضاري الثقافي، بل هدفها نشر القيم الصينية من خلال العلاقات الثقافية والدبلوماسية العامة والتعاون الاقتصادي. والقوة الصينية الناعمة دفاعية الطابع، ترمي إلى تصحيح المدركات التي يمسخها الغرب بعنوان "التهديد الصيني" وتوضيح النوايا السلمية وأهداف السياسة الخارجية الصينية. إنّ دوافع الشراكة الصينية – العربية، كما في سواها جيواقتصادية، ومع ذلك تترتب عليها انعكاسات جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية، فهي وسيلة لإستراتيجية "التمحور في الغرب".

كلمات مفتاحية: القوة الناعمة، الصين، العالم العربي.

China's economic growth led to a concomitant expansion of its interests across the globe, and the Middle East and North Africa is today vital to the sustainability of that growth. Beijing adopts a "soft power" approach to its ties with the Arab states whereby it establishes "strategic partnerships". Distinguishing features of China's soft power approach have included non-intervention in internal affairs; avoidance of a clash of civilizations; non-imposition of its will on smaller powers; the diffusion of Chinese culture through official and public diplomacy; and economic cooperation. Western depictions of the "Chinese menace" have compelled Beijing to defend its peaceful policy aims. The main motivations of China's Arab policies are economic, but have geopolitical and geostrategic repercussions. It is part of China's overall "pivot to the West".

Keywords: Soft Power, China, Arab World.

* أستاذ الإستراتيجية والعلوم السياسية، الرئيس السابق لمركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

* Professor of Strategy and Political Sciences, Former Head of the Center of International Studies, Baghdad University.

مقدمة

يقترن مصطلح القوة الناعمة ومفهومها بجوزيف ناي في التسعينيات، ومع ذلك تعود جذور معناه بصورة غير مباشرة إلى كتابات أساتذة المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية في الحرب الباردة[1]. فالقوة الصلبة يتم اللجوء إليها للإرغام أو العقاب على القيام بفعل أو العدول عنه بما يرضي الطرف الآخر. في حين أنّ القوة الناعمة تغري وتقنع وتحثّ على الاستجابة والتوافق مع أجندة صاحب القوة الناعمة. ودرس ناي معطيات البيئة الدولية بعد الحرب الباردة وحلل عناصرها مثل الأيديولوجية والثقافة والمعلومات والمؤسسات والتقنية والتعليم والقيم السياسية والسياسة الخارجية وأنماط الدبلوماسية وعدّها من مصادر القوة الناعمة إلى جانب مصادر القوة التقليدية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والسكان والقدرات الاقتصادية والعسكرية. وصدر أول كتاب له في 1992 بحث فيه "الوجه الثاني للقوة" أو الطريق غير المباشر لاستخدام القوة. ورأى أنّ في وسع دولة مثل الولايات المتحدة ذات المعين الكبير من مقومات القوة الصلبة والناعمة أن تبلغ أهدافها بجعل الآخرين راغبين ومنجذبين لاتباعها وتغيير سلوكهم في قضايا ومواقف معينة، وليس بأمرهم وقهرهم على فعل ما تريد أو ردعهم عن فعل ما يريدون فعله ولا ترغب هي فيه، وكذلك بتشكيل أجندة الموقف بما يتلاءم مع أجندتها[2]. في 2002 صدر كتابه الثاني الذي عالج فيه القوة الناعمة وناقش انعكاسات العولمة والاعتمادية المتبادلة الاقتصادية وثورة المعلومات على السياسة الخارجية الأميركية[3]. وبعد الحرب على العراق وانتكاس هيبة الولايات المتحدة وسمعتها وصورتها كتب كتابه الثالث في 2004 الذي تصدّى فيه للدبلوماسية العامة بوصفها مصدر آلية في القوة الناعمة والثقافة الأميركية كونها ذات جاذبية والقيم السياسية في الممارسة الداخلية وفي السياسة الدولية[4]، والسياسات الخارجية كونها ذات شرعية عالمية تستقيها من مبادئ أخلاقية[5].

وانتقدت أطروحة ناي مفهومًا ونظرية وقُيِّمت بأنّها تنتمي إلى الواقعية الليبرالية الجديدة في الدفاع عن سياسات الولايات المتحدة في مرحلة القطبية الأحادية التي بدأت تخسر فيها زخم حركتها وعجزها في مواجهة التحديات لما بعد خطاب النظام العالمي الجديد واعتراض القوى الكبرى البازغة على نهج الولايات المتحدة في الهيمنة. ونعت البعض المفهوم بأنّه تجريدي ومصطنع ولا يعين على تعميق تحليل مفهوم القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة والتعددية القطبية[6]. مع أنّ المفهوم يبدو مفهومًا إستراتيجيًا، فهو في الحقيقة "غير إستراتيجي"[7] في نظر البعض. ويعاب عليه (المفهوم) أنّه وُلد في مرحلة بداية الجدل حول إشكالية هل أنّ الولايات المتحدة قادرة على فرض صيغتها للنظام الدولي على العالم؟ أم هل هي ليست عاجزة عن ذلك فحسب بل تتأكّل قوّتها الشاملة أمام تطورات تؤشر لنهوض قوى مثل الصين وعودة عافية روسيا والهند[8]؟ كما أنّه عمد عن قصد إلى تجميل صورة الولايات المتحدة وإعادة الثقة بنهجها وتقديم مشهد مستقبل متفائل[9]. ويريد ناي للولايات المتحدة أن تقود العالم. ويفسر لماذا لا تنهض بذلك وهي صاحبة مكامن القوة الناعمة كلّها[10]. ولا يعترض ناي على استخدام الولايات المتحدة القوة الصلبة في بعض الحالات. وسعى إلى جعل أميركا صاحبة دور القائد في العالم لما لها من مزايا القوة الناعمة الأخلاقية المتمثلة بالليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق. ويرى أنّ استخدام القوة الناعمة إستراتيجية للمدى البعيد ينبغي للولايات المتحدة توظيفها بكفاءة، كما أنها ذات قدرة على حل مشاكلها. وانتُقد مفهوم القوة الناعمة في أنّه لا يضع خطًا فاصلًا واضحًا وجليًا بين القوتين الصلبة والناعمة. ولا يميز ناي بين القوة الناعمة بوصفها موجودة في القوة الصلبة وأنّها ليست طبيعية بل لا مفر من استخراجها منها "بطريقة ناعمة"[11]. ومع أنّ ناي يشدد على أنّ في الأيديولوجية والثقافة قوة الجذب فهو يغفل حقيقة ما يقع في العلاقات بين الأمم التي يفضي تصدير الأيديولوجية والثقافة إليها إلى النفور منها بل خلق حاجز العدائية لها. ولم يحمل بعض الدارسين القوة الناعمة على أنّها

1 J. S. Nye, *Bound to Lead, The Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990), p. 267.

2 J. S. Nye, *The Paradox of American Power: Why the World's Only Superpower Can't Go Alone* (New York: Oxford University Press, 2002).

3 J. S. Nye, *Soft Power, The Means to Success in World Politics* (New York: Public Affairs, 2002).

4 Ibid., p. xii.

5 Nye, The Means to Success, pp. 10 - 11.

6 Todd Hall, "An Unclear Attraction: A Critical Examination of Soft Power as an Analytical Category," *The Chinese Journal of International Politics*, vol. 3, no. 2 (2010).

7 E. Lock, "Soft Power and Strategy: Developing a Strategic Concept of Power," *University of the West of England* (2009), accessed on 82017/6/, at: https://goo.gl/xdBzoh

8 J. S. Nye, "Obama's Smart Power," *New Perspective Quarterly*, vol. 26, no. 2 (2009).

9 J. S. Nye, "Recovering American Leadership," *Survival*, vol. 15, no. 1 (2008), pp. 55 - 68.

10 J. S. Nye, "Public Diplomacy and Soft Power," *Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 616 (March 2008), pp. 94 - 109.

11 L. Mingiiang, et al, *Soft Power, China's Emerging Strategy in International Politics* (Lanham: Lexington Books, 2009), p. 11.

ناعمة، بل هي امتداد للقوة الصلبة[12]. ليست القوة الناعمة عملية تأثير صادرة من طرف صوب الآخر أو الآخرين؛ ففي هذه الحالة سوف تكون الثقافة والقيم عناصر للقوة الناعمة لا تتعدى أن تكون آلية "ثقافة استعمارية"[13]. ولا يصح تعميم فاعلية القوة الناعمة في العلاقات الأميركية بشعوب العالم كافة. ففي العالم الإسلامي تنتشر معالم الهوية الأميركية في الكوكاكولا وماكدونالد والجينز والموسيقى، لكنها لم يتولد عنها محبة وود وصدقية للسياسة الأميركية[14]. والأكثر من هذا، إنّ الاحتذاء بالقيم الأميركية وتقليدها لا يعنيان بالضرورة أنها ذات سحر جذاب[15]. ويعتقد الواقعيون أنّ مجالات الاستخدام والانتفاع من القوة الناعمة محدودة وهي ليست البديل من القوة الصلبة في السياسة والإستراتيجية الأميركيتين طالما أنّ لها قدم السبق في القوة الشاملة والفرصة التاريخية[16].

المفهوم الصيني للقوة الناعمة

إنّ معنى القوة الناعمة ليس غريبًا على الصين. بل له إشارات كثيرة في إرثها الثقافي السياسي والفلسفي في إدارة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وبين السلطة والدولة والفرد وفي إستراتيجية الحرب. فقد وعظت الكونفشيوسية بأنّ الحاكم الناجح هو من يكسب عقول مواطنيه وقلوبهم ومشاعرهم بالفضيلة والمحبة لا بالقوة. وجاء عند مينشوس (372-289) أنّ أفضل أساليب الحكم هو حكم ملوكي[17].

لم ينشغل الدارسون الصينيون بأطروحة القوة الناعمة التي جاء بها ناي وتعاملوا معها بحذر بعد أن ترجم كتابه في 1992. ووردت إشارة إلى المفهوم 11 مرة في الأعوام 1994 - 2000 ثم ارتفعت إلى 600 مرة حتى 2009. وفي 1993 كتب وانغ هينغ أول مقالة في الموضوع وشدد على الثقافة مصدرًا رئيسًا "إذا كان للبلد ثقافة وأيديولوجية مرغوب فيهما فإنّ بقية الدول سوف تحاول اتباعه ... وليس لذلك البلد حاجة في استخدام القوة الصلبة التي هي أكثر كلفة وأقل تأثيرًا". وسارت على خطاه المدرسة الصينية "تتكون القوة الناعمة من أفكار ومبادئ ومؤسسات وإجراءات سياسية تتفاعل داخل ثقافة الأمة ولا يمكن الفصل فيما بينها"[18]. وترى المدرسة السياسية أنّ مصدر القوة الناعمة يتمثّل بعناصر السياستين الداخلية والخارجية وصدقيتها[19]. وتطرّق الرئيس جيانغ زيمن في مؤتمر الحزب في 2002 إلى أنّ "في عالم اليوم تتمازج الثقافة مع الاقتصاد والسياسة مما يظهر أنّ الثقافة لها مكان ودور مهمان في التنافس لبناء القوة الوطنية الشاملة"[20]. وفي 2006 أكد الرئيس هو جينتاو "أنّ الزيادة في المنزلة والنفوذ الدوليين لأمتنا ينبغي أن تتجسد في القوة الصلبة مثل الاقتصاد والعلوم والتقنية والدفاع، وكذلك في القوة الناعمة مثل الثقافة"[21]. وتناولت الوثيقة البيضاء في السياسة الخارجية في 2007 القوة الناعمة فشرّعت الأبواب أمام البحث في الموضوع.

ويحمل الصينيون، متأثرين بالفكر الماركسي، المفهومَ على محمل أوسع مما عند ناي؛ فلا يقتصر تطبيقه على العلاقات بين الدول بل بين طبقات المجتمع أيضًا للرضا بالنظام السياسي والاقتصادي وتأييد سلطة الحزب. ويدعو البعض إلى استخدام القوة الناعمة في العلاقات بدول الجوار لطمأنتها بخصوص نهوض الصين. ويرون أنّ انهيار السوفيات يعود إلى وهن في القوة الناعمة. ومواقف الصين في القوة الناعمة دفاعية على عكس ناي الذي يعظ واشنطن للإقدام على سياسات، إنّه موقف الدفاع عن حملة" التهديد الصيني" والريبة من نوايا الصين ومسخ سياساتها والتشكيك فيها عن عمد. ومن خلال القوة الناعمة يكون في وسع الصين عرض أوجه سياساتها الإيجابية والمشرقة النابعة من إرث حضاري وتقاليد حميدة لآلاف السنين وبغية احتضان اقترابها من دول العالم سلميًا وعبر الاقتصاد والثقافة. وتؤكد السياسة الناعمة الصينية أنها لا تستند إلى موروث استعماري كذاك الذي للغرب، فهي لم تحتل أرضًا ولم تستوطن خارج أراضيها ولم تخض حروبًا، بل أذلتها القوى الكبرى لقرن. فالصين تتنافس" ففي عصر العولمة ليس التنافس بعد الآن على الأرض والموارد والأسواق،

12 Andrey A. Kudryavtser, "A Systemic View of the Soft Power," Working Paper, RSCAS 2014-2016, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/ziRUfT

13 Takeshi Matsuda, *Soft Power and its Perils: US Cultural Policy in Early Post-war Japan and Permanent Dependency* (US: Stanford University Press, 2007), p. 47.

14 Nial Fergusen, "Think Again: Power," *Foreign Policy* (November 2009), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/XHIzK3

15 Hall.

16 Colin S. Gray, "Hard Power and Soft Power: the Utility of Military Force as Instrument of policy in the 21st Century," US, Strategic Studies Institute (April 2011), at: http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub1059.pdf

17 J. Wang, "Chinese Conception of Soft Power and its Policy Implications, International Conference on China in International Order," Nottingham University (September 2006).

18 B. Glaser & M. Murphy, "Soft Power with Chinese Characteristics," Center For Strategic and International Studies, March 10, 2009, accessed on 82017/6/, at: https://goo.gl/ifxzAi

19 X. Yan & Jin Xu, "A Soft Power: Comparison between China and the United State," *Xiandai Guanxi*, January 20, 2008.

20 Yiwei Wang, "Public Diplomacy and the Rise of Chinese Soft Power," *Annals, AAPSS*, March 2008, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/QoqwO8

21 Ibid.

بل على صوغ القواعد والمبادئ ووضع الإجراءات والتقاليد في إدارة السياسة الدولية"[22]، أي إنّه بفن القوة الناعمة وليس سياسة القوة.

توسع البحث العلمي في مصادر القوة الناعمة إلى أخرى لم يكن لها نصيب في دراسات جوزيف ناي، ومن بينها نمط التنمية الاقتصادية الصينية والصورة الدولية للصين[23] والمؤسسات الاجتماعية العادلة.

الثقافة هي من القضايا التي يركز عليها دارسو القوة الناعمة. وللصين ثقافة يضرب جذرها في عمر الزمن، لا تقوم على المنافع بل المبادئ، وهي تطاوع الحداثة دون خسران الهوية، وتصون الانسجام في المجتمع وتتناغم مع حضارات عالمية، ولا تهدف إلى دحرها من معتقد العلوية والشرعية التطبيقية وحق الاستبدال، بل هي ثقافة عالمية. يقول الرئيس جينتاو "إن ثقافة الصين لا تعود للصينيين وحدهم [...] بل للعالم كافة"، ولا تحاول الثقافة الصينية "غزو" ثقافات الأمم الأخرى، بل بذل "الجهد المشترك لتحقيق تقدم في ثراء ثقافي عالمي"[24]. لذلك هناك دعوات من أجل "بث ثقافة الصين عالميًا لأن ذلك سوف يقود إلى الفهم الصحيح والتعاطف وقبول الآخرين قيمها الثقافية"، بعبارة أخرى، إنّ القوة الناعمة الصينية هي قوة ثقافية ناعمة[25].

إنّ القيم القومية والمؤسسات هي من مصادر القوة الناعمة الصينية. وتفتخر الصين بأنّها من الدول النامية. ولكن استطاعت أن تنمو وتتخطى القوى الغربية بفضل قيمها القومية ومؤسساتها. وهي لم تستعر أو تقلّد الآخرين بل ابتدعت نمطها وبرهنت على صدقه. ولذا فلكل أمة هباتها في ابتكار نمطها من قيمها. ولا تنصح القيم الصينية بإملاء طرازها بل تحثّ على بزه قوميًا وتدعو إلى مراعاة الهوية القومية عند التنمية بغية ألّا يشوبها مظالم اجتماعية كما يفعل الغرب في تسويق طراز قيمه[26]. في الطراز الصيني جاذبية ليست لغيره.

والسياسة الخارجية الصينية مصدر قوة ناعمة؛ فهي لا تدعو إلى التدخّل، ولا تنتهك السيادة، وتحترم وحدة التراب الوطني وتدعو للحلول السلمية للنزاعات وتنادي بتطبيق قواعد القانون الدولي ومبادئ الأمم المتحدة وتقف ضد العمل العسكري من طرف واحد وتساند احترام ثقافات الأمم الأخرى، وتسعى إلى شراكة اقتصادية تقوم على كسب مشترك. ولا تعارض الصين النظام الدولي القائم بل تدعو لإصلاحه، وتعمل من أجل إرساء نظام متعدد الأقطاب، لا هيمنة قوة واحدة. وعوّلت الصين على الدبلوماسية العامة في بثّ محاسن سياساتها الخارجية على صعيد الرأي العام الدولي[27]، فقد قال رئيس الوزراء وين جيابوا "علينا أن نمارس الدبلوماسية العامة بطريقة أكثر فاعلية وتأثيرًا"[28].

الصين والعرب

تستهل الوثيقة الصينية تجاه العرب بدالة أساسية من مصادر القوة الناعمة كما جاءت عند جمهرة دارسيها، إذ تقول في الجملة الأولى "تضرب جذور الصداقة بين الصين والدول العربية في أعماق التاريخ". ويذكّر هذا النص بالماضي "وعلى مدى أكثر من 2000 سنة". وهو ماضٍ ليس كماضي العرب مع الأمم الأخرى من الفارسية والعثمانية، بخاصة القوى الأوروبية بعد الحرب العالمية الأولى التي اقترنت بالاستعمار والهيمنة والاستعلائية والسيطرة والاستغلال، وكلّها قيم سلبية ليس فيها ما يجذب العرب إلى الغرب. أما الصين فارتبطت بالعرب من خلال علاقات طريق الحرير برًا وبحرًا التي لم تعرفها الدول الأوروبية الاستعمارية، إلا حين بدأ البرتغاليون يبحرون في بحر العرب في القرن السادس عشر، وتنافست بعد ذلك الإمبراطوريات البحرية الهولندية والفرنسية والبريطانية والألمانية والروسية للسيطرة على الأراضي العربية ومواردها. أما الصين فقد حملت عبر هذا الطريق، ولقرون، "السلام والانفتاح والتسامح والتدارس وتبادل المنفعة والربح". وهي قيم إيجابية فيها سحر الجاذبية والقبولية. وترى الوثيقة أنّها لم تكن "قيمًا" عابرة أو نفعية أو استغلالية بل إنّها قيم سائدة في التواصل بين الجانبين.

إنّ القيم هي من المصادر الرئيسة للقوة الناعمة. ويرى جوزيف ناي أنّ الولايات المتحدة لها مصادر للقوة الناعمة في قيم "الفردية" و"التعددية" في النظام السياسي، و"الديمقراطية" و"حقوق الإنسان" و"الشرعية"، الأمر الذي يجعلها ذات جاذبية وقبولية عند الشعوب

22 Malik Leonard, *What Does China Think?* (New York: Public Affairs, 2009), p. 94.

23 Xin Li & Verner Worm, "Building China's Soft Power of Peaceful Rise," Asian Research Centre, CBS, Copenhagen Discussion Papers, 28, July 2009, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/z2r2hp

24 Borge Bakken, "Norms, Values and Cynical Games with Party Ideology," *Copenhagen Journal of Asian Studies*, vol. 16 (2006), pp. 106 - 137.

25 Ingrid d'Hooghe, The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing Public Diplomacy Puzzle, Netherland Institute of International Relations, Clingendael (2010), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/T9qz7h

26 Joshia Cooper Ramo, *The Beijing Consensus* (London: Foreign Policy Centre, 2004).

27 "Manmohan Sing Sees China as a Model for Economic Growth," *India Daily* (January 2005).

28 Wein Jiabao, "Our Historical Task as the Primary Stage of Socialism and Several Issues Concerning China's Foreign Policy," *People's Daily*, February 27, 2007, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/WSdMuN

الأخرى التي لا تتمتع بها. وترى الصين أنّها لا يعوزها من القيم التي تقترب فيها من العرب؛ فمثلما تسبغ الولايات المتحدة على قيمها الهوية العالمية والشاملة، تعتقد الصين أنّ قيمها تمثّل نموذجًا لعلاقات دولية يجري فيها التبادل بين الشعوب وفقًا لنظام قيم بديل تكون فيه المساواة والعدالة والشراكة والانسجام معايير أخلاقية ومبدئية.

> ارتبطت بالعـــرب من خلال علاقات طريـــق الحرير برًا وبحرًا التي لم تعرفها الدول الأوروبية الاســـتعمارية، إلا حيـــن بدأ البرتغاليون يبحـــرون في بحر العرب في القرن السادس عشر

وتؤكد الوثيقة أنّ ما تدعو إليه الصين هو "تيار عالمي" تتجسد فيه قيم "السلام والتنمية والتعاون" وليس الحروب والنزاعات والخلافات والتخلف الذي ترافق مع النظام الغربي منذ وستفاليا في 1648 والذي سعى إلى التوازن من خلال الأحلاف والتسلح والاستعمار، ولم يكن فيه لشعوب أفريقيا وآسيا منزلة معترف بها سوى "التبعية" و"الدونية" وكان الغرب يزعم أنّ الشعوب هذه كانت "عبئًا على الرجل الأبيض". لم تتعامل الصين مع العرب تاريخيًا انطلاقًا من هذه المقاربة بل رجح عندها مقاربة قيم أخلاقية ذات صلة مباشرة بالحضارة والثقافة الصينية والتي لم يقع فيها انقطاع، إذ لم تقدم الصين إلى العرب على ظهر سفن احتلال ومدافع إرهاب وقمع ودمار، بل جاءت على ظهر ثقافة تقوم على أسس أخلاقية لا تزال هي الهادي لعلاقات الصين ببقية شعوب العالم كافة. لقد تعامل الجانبان الصيني والعربي، كما تنص عليه الوثيقة: "باحترام ومساواة". ولا تدعو الصين في خطابها للقوة الناعمة إلى أن تصبح قيمها بديلًا من قيم الشعوب التي تقيم معها علاقات كذاك الذي يتضمنه الخطاب الغربي للقوة الناعمة "الاستشراقي" العلوي ثم أصبح خطابًا لمنتصر في تاريخ" نزاع" حضاري و"تضاد" أيديولوجي "حسم فيه الأمر نهائيًا وحتميًا" لمصلحة الثقافة الغربية وقيمها.

لا يراد للقيم الصينية أن تسود؛ إذ يشدد السياسيون والأكاديميون الصينيون على أنّ قيمهم هي إرث "الإنسانية" كافة، وهي لا تنفي أو تلغي قيم حضارات شعوب أخرى وثقافاتها، إنما تتلاقح معها لإثراء "الإنسانية" هوية عالمية، وليست صوغًا من هوية "غربية"، كما يفهم المرء من جدل أغلبية الكتاب الغربيين في مجال الجدل الثقافي المقارن الذين يحتفون بنهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي والثقافة السوفياتية وهجْو أيديولوجيته دون معركة أو إطلاق رصاصة.

يقترب الصينيون في إستراتيجيتهم للقوة الناعمة من العرب بوصفهم أمة من بين أمم العالم الثالث التي لها سجل حضاري وثقافة ذات قيم، احتضنت ثقافات عديدة وأصبحت منتشرة على رقعة جغرافية واسعة وتأسست لها أبعادها وتقاليدها تاريخيًا، كما هي حال الصين.

ومع أنّ الصين ترمي إلى أن تكون حضارتها ذات نصيب في تكوين حضارة إنسانية، فهي ترى ذلك "دافعًا لتقدم الحضارة البشرية" وازدهارها. وهو هدف نبيل ومثالي لا يمكن بلوغه بجهد صيني فحسب، بل لا مفر من التوسل بجهد أمم أخرى في هذه "المهمة" التي تقع على عاتق بقية الشعوب أيضًا، ولكن الصين في الوقت نفسه على أتم الاستعداد للتعاون من أجل "التكامل والتمازج". ومن هنا فلا بد من أن يسعى العرب والصينيون إلى "توحيد جهد الأمتين الصينية والعربية" في هذا الميدان في سبيل حضارة عالمية مشتركة لا غلبة فيها لواحدة.

يجادل الصينيون بأنّ التخلف عن ركب الحضارة لا يرجع إلى أنّ بعض الشعوب عاجزة عن السير إليها وفيها، بل لأنّها حرمت تاريخيًا أو "أذلت"، وهم يقولون في خطابهم السياسي إنهم أمة أذلتها القوى الأوروبية واليابان، لكنها استطاعت أن تتخطى الإذلال وأصبحت صانعة للحداثة والتنمية، وتدعو بقية الشعوب التي لها خلفية ثقافية وحضارية، ومنهم العرب، إلى أن تتحول إلى شعوب "فاعلة" و"صانعة" في عملية تكوّن حضاري عالمي للبشرية.

إنّ "التنوع الحضاري" هو الحقيقة العملية، ولن يكون هذا ممكنًا من دون "مشاركة الدول العربية في المساعي لتكريس التنوع الحضاري في العالم". وبهذا تكون الصين خاطبت العرب من باب حثّهم على إدراك أنّ عليهم مسؤولية بلوغ "التنوع الحضاري" وأنّهم أصحاب دور في عملية إخراجه إلى الواقع، وفي الوقت نفسه، تمدّ الصين يدها للعرب من خلال "التواصل الإنساني والثقافي" الذي هو السبيل الأنجع والأصدق في تحقيق المشاركة.

وبهذا تُعفى الصين، بمقاربتها في القوة الناعمة المستندة إلى الثقافة، من الاتهام بالدعوة إلى "التبعية" للآخر ونكران الإرث الحضاري للأمة العربية، بل تؤكد الصين اعتقادها بأنّ الحضارة العربية هي أحد "روافد" الحضارة العالمية.

أشار شايي جين، نائب وزير الخارجية، إلى أنّ كلًا من حضارة الصين والعرب تتحلى بسمات مشتركة فيما بينها لا توجد بين بقية الحضارات؛

أولًا، إنّ للحضارتين سجلًا يفتخر فيه بفضل الإسهام في تطوير الحضارة العالمية وإثرائها لقرون. ثانيًا، إنّ تأريخ العلاقة بين الحضارتين طويل يرجع إلى ألفي سنة. ثالثًا، إنّ الأمتين العربية والصينية تخطّتا عناء المسافات والتحديات لتحملا معهما السلع والقيم بهدف التمازج والمنافع. رابعًا، تطورت الحضارتان عبر التعلم المتبادل جنبًا إلى جنب؛ فقد حمل العرب معهم الرياضيات والفلك والجغرافية وعلم الإبحار وفن البناء، ونقلت الصين إلى العرب صناعة الورق والتقنية. خامسًا، لم يتولد من تمازج الحضارتين "مظالم وذم" سياسي أو حضاري أو ديني، بل يتضمن تاريخ العلاقات بينهما "تمجيدًا" و"احترامًا متبادلًا"، وأخيرًا، على الرغم من اختلاف أرضية الحضارتين وبنية مجتمعيهما وتقاليدهما وأيديولوجيتهما، وقع التمازج من مقاربة المساواة والاحترام والتعايش السلمي. ولذلك، لم تعرف الحضارتان النزاعات والحروب[29].

تخاطب الوثيقة العرب خطابًا تفاؤليًا يفيد بأنّ حضارتهم لم تنقطع عن العطاء، ففي وسع العرب أن يحذوا حذو الصين في أن يكون لهم "حلم" وأن يسعوا إلى "إحياء" الأمة العربية كما فعلت الصين خلال عقود من الزمن محدودة، مستلهمة مستقبل "حلمها" من حضارتها. ومما لا ريب فيه أنّ هذا الخطاب الناعم غير الإملائي فيه سحر "النعومة" الذي يتسلل إلى مشاعر الفئات السياسية العربية وطموحاتها التي كان على عاتقها حمل وزر الحداثة والتقدم والتصنيع وتحقيق الوحدة العربية منذ عصر الليبرالية حتى اليوم.

أصبح الدين والجيو-دين من القضايا المحورية في السياسة الدولية والشرق أوسطية على وجه الخصوص منذ أحداث 11 سبتمبر وما ترتب عليها من مواقف وسياسات ثنائية وإقليمية ودولية وتشعّبت منها أمور عديدة لتصبح ظاهرة عالمية مثل الإرهاب. واقترنت هذه الظاهرة سياسيًا وإعلاميًا وأكاديميًا بالإسلام والإسلام السياسي والتطرف الديني. وأقدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها على غزو أفغانستان والعراق وكان للعامل الديني وأيديولوجيته دور في تسويغ حروب التدخل العسكري. ووجدت الدول العربية والحضارة الإسلامية العربية نفسها في موقف الدفاع ضد حملة عسكرية وسياسية ودينية وإعلامية واجتماعية واقتصادية. وخلافًا لبقية الدول الغربية اقتربت الصين من العرب في هذه المسألة اقترابًا بعيدًا عن منهج الصراع الديني بل في إطار "الحوار بين الحضارات ودفع التواصل بين مختلف الأديان"، فدعت الوثيقة إلى "التواصل الديني والدعوة إلى التناغم والتسامح الديني".

تدرك بكين أنّ الإسلام أصبح قوة أساسية في سياسة الشرق الأوسط والوطن العربي بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 وغزو الاتحاد السوفياتي أفغانستان مما أفضى إلى تصاعد الجدل على الإسلام السياسي في السياسة العربية بعدما كان لعقود بعد الحرب العالمية الثانية جدلًا أيديولوجيًا بين العلمانية والاشتراكية والحداثة والتقليدية. وخاضت سياسة المنطقة جدلًا بين الثورة الإسلامية الإيرانية ومبدأ تصدير الثورة وبين العلمانية والوحدوية العربية، وانتشر إثر ذلك إلى السياسة الدولية حين جنّدت الولايات المتحدة وحلفاؤها في المنطقة الإسلام السياسي لمحاربة الاتحاد السوفياتي وإرهاقه في" فيتنام إسلامية". وترتب على اندراج الإسلام في السياسة الدولية والعالم الإسلامي والشرق الأوسط وتفرّع مذاهبه في الموقف من الغرب، أن أصبح الموقف الغربي من الإسلام والموقف الإسلامي من الغرب يقوم على قاعدة بناء الصورة عن الآخر.

واتسعت ظاهرة "أسلمة" الدول الإسلامية لعلاقاتها الشرق أوسطية، وآلت إلى الاستقطاب الذي أدّى بدوره إلى أن تأخذ القوى الكبرى مواقف مختلفة من القطبية الإسلامية بحسب ما تمليه عليها مصالحها الوطنية، واتسعت العلاقات الدولية وتعقدت بعد "أسلمتها"، كما تمثّل ذلك بالحروب الأميركية - الغربية في أفغانستان والعراق، لتأخذ معاني "حروب صليبية" دينية الدوافع باطنيًا، واقتصادية وسياسية وإستراتيجية الأهداف ظاهريًا.

ومن انعكاسات "أسلمة" العلاقات الدولية أنّ القوى التي فيها كيانات اجتماعية وإثنية إسلامية باتت تخشى على أمنها ووحدة ترابها واستقرارها وتنميتها من تحوّل تلك الكيانات إلى تبنّي أيديولوجية الإسلام السياسي. وروسيا والصين من أكثر القوى الكبرى التي تواجه تحديات الإسلام السياسي بين كياناتها القومية في الشيشان وغرب الصين، بخاصة في إقليم سنجان الذي صعّد مطالبها السياسية والدينية ونادى بحق تقرير المصير والانفصال وليس بالحريات فحسب.

جعلت الصين مسلميها أدوات إستراتيجية في سياق القوة الناعمة دفاعيًا وهجوميًا في علاقاتها الدولية، بخاصة مع الولايات المتحدة، والدول العربية والعالم الإسلامي. لذلك فإنّها تبنّت الوسائل والطرق لتلميع صورتها في العالم العربي الإسلامي وتصحيح الصورة عن الذات الصينية في المدرك العربي الإسلامي، وكذلك في عرض سياساتها تجاه المسلمين في الصين التي ارتسمت في المدرك العربي بأنّها سياسة تقوم على الاضطهاد الديني واستخدام القوة وتقييد الحريات الدينية ومحاولات "أدلجة" المسلمين على أساس الهوية الصينية ووحدة التراب غير القابلة للتقسيم. وتجد الصين نفسها أمام تحديات عصية في هذا الجانب من سياستها الداخلية وأساليب معالجتها؛ ذلك أنّ الإعلام الغربي يستغل الأحداث في المناطق الإسلامية في الصين في الترويج لحملته في "التهديد الصيني" وقد غرف الإعلام العربي مما يصدر عن الإعلام الغربي في قضية سنجان. وتجادل الصين في مواقف القوة الناعمة في هذه المسألة بأنّ الغرب يهوّل ما يجري في داخل

29 Ibid.

الصين لأغراض سياسية إستراتيجية بهدف إضعاف الصين وتوجيه جهدها إلى قضايا داخلية كي لا تتجه إلى الساحات الخارجية بعد أن حققت ما لم يستطع الغرب تحقيقه في التنمية. وتعرض الصين صورة تنميتها بأنّها إنجازات الصين كافة وليست محصورة في فئات معينة، كما أنّ الأهم من ذلك كلّه أنّ الحكومة الصينية تعمد إلى بلوغ "الانسجام" منطلقة من أرضية حضارية وثقافية وتقاليد تقوم على أهمية الانسجام المجتمعي، ومن ذلك أن تعمّ منافع التنمية السلمية الصينيين على الرغم من الفوارق الإثنية والعقيدية؛ بعبارة أخرى إنّ سياستها الدينية تتلاءم مع رؤيتها التنموية التي من الممكن أن تكون مرشدًا للدول الأخرى التي فيها أقليات دينية. يرتبط الانسجام الداخلي بالانسجام الخارجي بين الأديان. والصين من أصلب الداعين إلى بلوغ ذلك الانسجام.

وتجادل جمهرة الدارسين للقوة الناعمة في المدرستين الغربية والصينية بأنّ طرز السياسات الخارجية والداخلية من بين مصادر القوة الناعمة الفاعلة وذات التأثير المباشر في مدرك الآخرين وفي تحديد الجاهزية للانجذاب إلى تلك الطرز وأنماط السلوك في بيئة إستراتيجية جديدة بعد الحرب الباردة تراجع فيها كفاءة فعل العمل العسكري وتصاعدت كلفته المادية على المدى القريب وتعاظم ضرره على المدى البعيد في العلاقات البينية والتعددية. وتنبّه الصينيون إلى ما آلت إليه السياسة الخارجية الأميركية بعد الحرب الباردة مباشرةً وتيسّر مجالات فراغ في القوة في أقاليم كثيرة منها الشرق الأوسط ذو الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية؛ فهرعت مدفوعة بنصائح اليمين المتطرف والواقعيين الهجوميين لاغتنام الفرصة، ولكنها دفعت ثمنًا مقابل الإسراع في بسط الهيمنة وقيادة العالم معوّلة على تفوّقها الاقتصادي والعسكري وقناعة تقوم على افتراض أنّ قيمها سوف تجد مرحبين بها في العالم. وحذّر جوزيف ناي أبو القوة الناعمة من السير في هذه السياسة المستندة إلى القوة الصلبة التي أرادت بناء نظام عالمي جديد يتلاءم مع المصالح الأميركية في الهيمنة ونصح بالمقاربة الناعمة وتسخير ما لدى أميركا من قدرات القوة الناعمة لترميم ما أصاب السياسة الخارجية من ضرر وخلق عقبات كثيرة أمام بلوغ أهدافها.

لقد أفاد الصينيون من خبرة الولايات المتحدة في هذا المجال فركزوا جهدهم على تقديم السياسة الخارجية الصينية بحلة جاذبة موضحين وشارحين مقاصدها وآلياتها بقدر من الشفافية والاستناد إلى سجلها منذ قيام الثورة الصينية ومواقفها من قضايا الشعوب الأفريقية والآسيوية في مرحلة النضال من أجل الاستقلال ثم البناء، بخاصة قيادتها حركة عدم الانحياز التي أصبحت معينًا لصدقية السياسة الخارجية الصينية.

وتخاطب الوثيقة العرب في هذه الناحية على ثلاثة مستويات؛ الحكومات القائمة، والمنظمات العربية، والشعوب العربية، وجميعًا في إطار القوة الناعمة لكي يتداخل التأثير ويكون اتجاهًا رسميًا وإعلاميًا وشعبيًا، على الرغم من أنّ صناعة السياسة الخارجية العربية لا تتأثر كثيرًا بمواقف الفئات السياسية والرأي العام.

وتركّز الوثيقة على المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الصينية وتقدّم الشواهد من سجلها سواء على صعيد العلاقات الثنائية أم الإقليمية أم الدولية. ولا يكفّ الساسة الصينيون عن الإتيان على هذه المبادئ في كل محفل وتكرّرها وسائل الإعلام والدراسات ذات الصلة بالسياسة العربية. وتحرص الصين على ألّا يكون استقبال هذه المبادئ استقبال الخطاب السياسي، بل تؤكد أنّها المرشدات للسياسة الخارجية الصينية. وإذا تلكأت الصين في الاستجابة إلى التوقعات من أدوارها فإنّها تفسر ذلك بأنّ المقيدات على حركتها أشد من حرية الحركة لديها، بخاصة في المناطق التي فيها نزاعات بينية وداخلية وللغرب فيها مصالح مباشرة والتزامات أحلاف دفاعية. ولهذا تتلافى الصين التورط في النزاعات. وتقول وسائل الإعلام الصينية إنّ الصين من بين دول العالم الثالث، وذلك لتعزيز انطباع الانتماء إلى العالم العربي وتشاطر تحديات مشتركة، بهدف ترسيخ مدرك وحدة خط شروع الانطلاق في مواجهة الاستعمار والاستغلال ووحدة خط النهاية في الاستقلال والتنمية والتقدم.

تدرك بكين أنّ التنمية السلمية أتت بها إلى الوطن العربي مباشرة بعدما أصبحت المنطقة ذات أهمية كبرى في بلوغ أهداف التنمية الصينية، لما تمثّله من طاقة وسوق واستثمارات. ولكي تبتعد الصين عن أن تكون سياساتها في المنطقة موازية لسياسات القوى الاستعمارية الغربية في المدرك العربي كان لزامًا عليها أن تودع هذه السياسة في إطار عقيدي غير النفعية الاقتصادية الأنانية والنزعة الاستغلالية، وذلك من خلال توكيد أنّ السياسة الصينية تجاه الدول العربية لا تعرف الانقطاع الذي تمليه السياسة الواقعية أو النفعية، بل هي حريصة على الوفاء للمبادئ التي اهتدت فيها منذ أن تأسست العلاقات العربية - الصينية، والعمل على الارتقاء بها بعد أن نشأت مصالح جديدة مادية وحيوية أكثر مما هي عقيدية ومطلقة مثل مقاومة الاستعمار ودعم الشعوب ونزع السلاح النووي وتقوية دور المنظمات الدولية.

تذكّرنا الوثيقة بأنّ الصين "دعمت حركات تحرير عربية" في تاريخ علاقاتها بالعرب مثل الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية. ومع أنّها وقفت مع حركات يسارية في الخليج العربي وعدن ضد النظم القائمة، فإنّ ذلك كان في إطار التنافس مع الاتحاد السوفياتي وبدافع أيديولوجي لم يبق له من مسوغ[30].

30 Muhamad S. Almit, *China and the Middle East since World War II: Bilateral Approach* (Lanham and Boulder: Lexington Books, 2010).

تتمثل مبادئ السياسة الخارجية الصينية حيال الدول العربية، كما نصت عليها الوثيقة بـ "الاحترام المتبادل والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي". وهذه رزمة من القواعد التي لم يعرف أي من الدول العربية نظيرها في علاقاته بالقوى الغربية. ومع ذلك، فتاريخ العلاقات الصينية ليس نزيهًا وناصعًا في مسألة عدم التدخل؛ فقد تدخلت في الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات، وفي النزاعات في بورما، وخاضت حربًا مع الهند في 1962 وتدخلت في كمبوديا، وحاربت فيتنام في 1979. ولا تعترض الصين على استخدام الحكومات القائمة القوة والعنف ضد حركات الانفصال والاحتجاجات السياسية[31]. في هذا الجانب تحظى الصين بتقدير الحكومات العربية، في حين تنتقدها السياسة والإعلام الغربي والفئات السياسية العربية. وتلتقي الرؤية الصينية مع المواقف الرسمية للحكومات العربية السلطوية والتقليدية في أهمية الاستقرار والأمن والسلام المحلي وإلقاء اللوم على القوى الخارجية في تأجيج الاحتجاجات في نطاق نظرية المؤامرة.

ومنذ اندلاع الربيع العربي، أصبح موقف الصين من عدم التدخل مثار جدل وشكوك، من حيث تمسكها الصارم به بوصفه مبدأ أساسيًا لازم السياسة الصينية منذ الثورة. فهي أيّدت التدخل الدولي في ليبيا، ثم امتنعت، مما يشير إلى أنّ الدوافع لم تكن مبدئية، كما أنها تقف ضد التدخل في سورية، ولا تحتج على ضم روسيا القرم، وهي قضية يتداخل فيها مبدأ عدم التدخل واحترام السيادة. ويتضح لنا أنّ الصين لا تتمسك بهذين المبدأين كما يظهر في خطابها السياسي وكما تعرض قوتها الناعمة في المرحلة الراهنة حيث العوامل السياسية الدولية وعلاقات الصين بالولايات المتحدة قيود على مواقفها، فقد رفضت تدخّل العراق في الكويت، ولكنها امتنعت عن التصويت على إخراجه بالقوة بزعامة الولايات المتحدة حرصًا على العلاقات الصينية - الأميركية[32]. أما إذا كان التدخل متعدد الأطراف وبتفويض من الأمم المتحدة فإنّها لا تعارضه، بل أصبحت أكثر استعدادًا لتأييده إلا في حال تعارض مع مصالحها، فمنذ 2010 تبنّى مجلس الأمن 239 قرارًا أيدت الصين أغلبها وامتنعت عن التصويت في ثلاث حالات حول ليبيا والأطفال والنزاعات المسلحة ومرتين بشأن السودان، وصوتت بحق النقض ثلاث مرات بشأن سورية. وشاركت الصين في إرسال قوات لتطبيق تلك القرارات. وبدأت الصين تتّخذ موقفًا مرنًا من مسألة "ضرورة موافقة الدولة". ويعدّ موقف الامتناع عن التصويت "تطبيقًا للمبدأ الصيني بصورة صارمة من حيث المبدأ، ولكن من حيث التنفيذ فإنه موقف مرن"[33]، فهو صيغة لحفظ ماء الوجه والتغلب على التناقض في السلوك بين المصالح الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية والسمعة الدولية.

وتشير الوثيقة الصينية إلى أنّ السياسة الخارجية الصينية تقوم على احترام وحدة التراب الوطني. وتحتل هذه القضية أهمية في حشد تأييد الدول الأخرى لها لأنّ للصين حقوقًا ومطالب من جهة، وهي تواجه مطالب من التبت وسنجان في الانفصال من جهة أخرى. وأفردت الوثيقة بندًا منفردًا لقضية تايوان وعدّت علاقاتها الدولية تستند إلى اعتراف الآخرين بحق الوحدة الصينية أو مبدأ الصين الواحدة. ويتعذر التكهن بأنّ الصين سوف تمتنع عن اللجوء إلى القوة في مسألة وحدة التراب الوطني وتخشى التدخل الأميركي في النزاع على بحر جنوب الصين ولذلك فإنّ مقاربة القوة الناعمة مع العرب في هذا الصدد تستهدف كسب التأييد للصين في المحافل الدولية في حال تصاعد النزاع على السيادة في بحر جنوب الصين. أما في مسألة تايوان فقد استمالت الصين الدول العربية إلى موقفها في الصين الواحدة وجعلت صناع القرار العرب مقيدين في الإفادة من هذه القضية في الضغط على الصين في تأييد الموقف العربي في الصراع العربي الإسرائيلي بصورة أقوى وليس الاكتفاء بالحياد الذي دأبت الصين على تبنّيه في المسائل النزاعية. وفي المقابل، تمكنت الصين من أن تنأى بنفسها عن عواقب التورط في المسائل الداخلية في بعض الدول العربية التي تهددها تحديات الانفصال أو التقسيم القومي، كما في العراق وسورية والمغرب، وذلك بمقاربة التوازن بين المصالح والمبادئ[34].

تفتحت أمام الصين مسارات ومجالات وقضايا مع نمو اقتصادها وانخراطها في العولمة وسعيها لتتبوأ منزلة القوة الكبرى واستعدادها لأن تكون صاحبة مصلحة في الأمن والاستقرار والتنمية في علاقاتها الثنائية والإقليمية والدولية. وكان نصيب البلدان العربية من هذا الانفتاح والتوسع في المصالح الصينية كبيرًا سياسيًا وإستراتيجيًا واقتصاديًا في المقام الأول. أمنت الصين لنفسها استقبالًا إيجابيا في الوطن العربي؛ فهي لا تطالب بقواعد ولا تنشد الأحلاف أو التكتلات على غرار مقاربات الحرب الباردة بل هي معنية بالجيواقتصاد أولًا ثم استثمار ما يترتب عليه من مزايا إيجابية تخدم المصلحة الوطنية. وكانت مقاربة "الشراكة" الدليل إلى علاقات القوة الناعمة سواء على صعيد العلاقات الصينية الثنائية أم مع المنظمات العربية الإقليمية وشبه الإقليمية.

31 William Vallaham, "China's Foreign Policy and the Non-interference Principle: Farewell or Renewal?" International Conference on Contemporary China, Asia Center (2012), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/49EjaP

32 "UN Adopts Resolution on Use of Force Against Iraq," *Xinhua*, November 28, 1990.

33 Samuel Kim, "China and the United Nations," in E. Economy & M. Oksenberg (eds.), *China Joins the World: Progress and Prospects* (New York: Council on the Foreign Relations Press, 1999), p. 26.

34 Shannon Tiezi, "China Prioritizes Ukraine's Ethnic Groups over its Territorial Integrity," *The Diplomat*, March 7, 2014.

الشراكة الصينية - العربية

وردت الإشارة إلى الشراكة بصيغ مختلفة وفقًا لطبيعتها ومستواها وثقل الدولة العربية التي عقدت معها ومدى أهميتها في السياسة الجيواقتصادية الصينية في الوطن العربي والشرق الأوسط، إذ ترد في الوثيقة مفاهيم "التعاون الشامل" و"علاقات الشراكة الإستراتيجية الشاملة" و"علاقات الشراكة الإستراتيجية" و"علاقات التعاون الإستراتيجي". وتؤكد الوثيقة دائمًا أنّ هذه العلاقة تقوم بين "أخوين وصديقين". وهذا خطاب سياسي ناعم في أدبيات العلاقات العربية التي يرد فيها تعبير "الأشقاء والإخوة" في الإشارة إلى علاقات الدول العربية ببعضها وليس "علاقات الجوار"؛ ما يعني أنّ الصين تلغي بهذا الخطاب البعد الجغرافي بينها وبين العرب، وتضع أمام أعين العرب قرب الصلات التاريخية القديمة والتطورات السريعة التي جعلت الصين حاضرة في السلع الحياتية التي غزت الأسواق والبناء وتشييد البنى التحتية.

يتعذر تحديد مفهوم الشراكة تحديدًا دقيقًا؛ فقد تباينت وجهات النظر في معانيه وتطبيقاته. ويرى بيرغوست أنّ مفهوم الشراكة الإستراتيجية استخدم في نشاطات الشركات الكبرى العابرة القومية وغيرها في الثمانينيات. ويجادل ايسورايت بأنّ الشراكة هي حلف يخلق الظروف للشركات لتجمع جهدها في شراكة لبلوغ هدف، وفيها يشرع كل طرف "في تغيير ممارساته وتكييفها بغية تقليل التكرار والهدر وتحسين الأداء"[35]. ورأى الاتحاد الأوروبي أنّ الشراكة التي يقيمها تستهدف "البحث عن أرضية مشتركة للمصالح المتبادلة وتأييد كل طرف الأجندة السياسية للآخر واتخاذ أفعال سياسية مشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي"[36]. وفسرت هذه المصالح والمواقف تارة بصورة ضيقة وأخرى مفتوحة[37]. وفي السياسة الدولية يستخدم المفهوم، كما يرى كيي "أداة يمكن استخدامها من جانب دولة قوية أو مجموعة دول لتعظيم الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية في النظام الدولي"[38]. ويرى كاميرون وجينغ "أنّ أي شراكة إستراتيجية يجب أن تقوم على أساس المساواة والثقة المتبادلة والاحترام والفهم، كما يجب أن تكون شاملة وكلية وعلى المدى البعيد، ويجب أن يكون هناك التزام بها دائم وأكيد، ومن الناحية المثالية ينبغي أن تكون الشراكة الإستراتيجية على أساس الثقة المتبادلة والاحترام والتفهم"[39]. قد تكون الشراكة الإستراتيجية أحيانًا "جزءًا من مشروع عظيم لتغيير نظامي، ولكن ربما يستخدم الدبلوماسيون ذلك وسيلةً لخطاب سياسي للإبحار في سياسة عالمية متحركة"[40]. وكما يرى غريفي فالشراكة الإستراتيجية "صيانة وحماية للمصالح الحيوية للطرفين"[41].

وتتباين أهداف الشراكة الإستراتيجية من حال إلى حال؛ فقد عقدت الولايات المتحدة شراكة مع روسيا بهدف السيطرة على عواقب انهيار الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. وفي حالة الصين وروسيا كان الهدف التنسيق في وجه سياسة الهيمنة الأميركية، والشراكة بين أميركا ورومانيا كانت لطمأنتها بأنها لم تترك خارج سياج الناتو، وعُقدت الشراكة بين الولايات المتحدة وتركيا لدعم العلاقات بين حليف تقليدي في بيئة جديدة، وبين تركيا وإسرائيل لإقامة علاقات جديدة[42].

وتواجه سياسة إقامة الشراكات في الشرق الأوسط المليء بالنزاعات البينية، معضلة كيفية الابتعاد بالشراكة عن الأهداف المتضاربة لأطراف النزاع، وكيف يمكن تحاشي الانتقائية بين أطراف النزاع[43].

لقد اتبعت الصين مقاربة الشراكة في علاقاتها بطريقة فاقت غيرها من الدول الكبرى؛ إذ عقد الاتحاد الأوروبي 10 شراكات والهند 20 شراكة، أما الصين فلها 50 شراكة، ويعود ذلك إلى جملة أسباب منها:

- انخرطت الصين في العولمة في مرحلة متأخرة وكان عليها أن تنغمس فيها في مجالات عديدة ومع أطراف كثيرة في العالم.
- الشراكة بوابة تتلاءم مع البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة؛ بحيث أصبح التعاون والتنافس أدوات إدارة السياسة الدولية لا الصراعات الساخنة أو الأيديولوجية.
- لا يعتمد نهوض الصين السلمي على معطيات قريبة المدى بل لا مفر من تهيئة بيئة مستقرة وسلمية للمدى البعيد، والشراكة هي الإستراتيجية الأفضل لبلوغ هذا الهدف.

35 M. Isorait, "Importance of Strategic Alliance in Company's Activity," *Intellectual Economics*, no. 5 (2009).

36 Wen Jiabao and Anne Schmidt, "Strategic Partnerships: A Contested Policy Concept," Working Paper, German Institute of International Security Affairs, FG1 (December 2010).

37 Gionanni Grevi, "The Rise of Strategic Partnership: Between Interdependence and Power Politics," in: G. Grevi & Vasconcels (eds.), *Partnerships for Effective Multilateralism: EU Relations with Brazil, China, India, and Russia*, Chaillot Paper 109 (Paris: European Union Institute for Security Studies, May 2008).

38 Sean Kay, *Global Security in the Twenty First Century: The Quest for Power and the Search for Peace* (Maryland: Rowman & Littlefield Publisher, 2012), pp. 46 - 47.

39 Ibid.

40 Ibid.

41 Giovani Grevi & G. Khandekar (ed.), "Mapping EU Strategic Partnerships," *FRIDE* (November 2011), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/HE2oKD

42 Kay.

43 Annegat Bendiek & Heinz Kramer, "The EU as a Would Be Global Actor: Strategic Partnership and Interregional Relations," in: J. Maihold & M. Gunther (eds.), *European Leading Powers: towards Partnership in A Strategic Policy Area* (Nomos: Baden-Baden, 2010), pp. 21 - 41.

- يوحي مفهوم الشراكة ودلالاته اللسانية والضمنية بالتعاون والمساواة والمنافع ووحدة المصالح وتقارب الأهداف والصين بدورها تعرض نفسها على السياسة الدولية بأنها قوة صاعدة صاحبة مصلحة في النظام الدولي والإقليمي المستقر والسلمي والتعاوني.
- يثير اقتراب الصين من الأقاليم والدول الأساسية فيها هواجس حقيقية أو مفتعلة من "التهديد الصيني" الذي روّج له الغرب والولايات المتحدة، وبفضل الشراكة تستطيع الصين إطفاء هذه الهواجس. فالشراكة سلمية وليست أنانية، ولا أحادية الدور والمنافع، ولا قريبة المدى لحصد منافع وانتهاز فرص.
- لم تقدم الصين طالبة الشراكة من دوافع إستراتيجية أمنية وعسكرية لمواجهة تهديد، بل تعرض نفسها بأنّ شراكتها جيواقتصادية، ولن يترتب عليها مقدمات إقامة تحالفات أو وفاقات ضد طرف إقليمي رئيس مثل الهند في المحيط الهندي أو روسيا في وسط آسيا أو اليابان في شرق آسيا.
- الشراكة أفضل إستراتيجية ميسورة في بيئة ما بعد الحرب الباردة التي يمكن للصين أن تقودها "بخصائص صينية"؛ فمن ناحية، هي لا تريدها بديلًا من خيارات الحرب الباردة أو موائمة البيئة الجديدة، بل إنّها خيار إستراتيجي صيني في عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن ناحية أخرى، الشراكة دعوة للمشاركة في النفع العام لها يسهم فيه الطرف الأكثر نموًا في مساعدة الأقل نموًا لبلوغ التنمية.
- أظهرت الصين توجهًا ملحوظًا في سياساتها وتصريحاتها بأنّ النظام الدولي القائم لا يستجيب إلى التطورات الجذرية التي وقعت في السياسة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي واختفاء القطبية الأحادية الأميركية ونهوض الصين. ومع ذلك، تبدو الصين من دعاة الوضع القائم ولا ترمي إلى تبنّي سياسة ثورية لتغيير النظام الدولي الذي مهّد لنهوضها، فإنّ لديها خيارات لقيادة توجه تغيير النظام الدولي تدريجيًا بإدخال قواعد جديدة للعلاقات الدولية غير سياسة القوة والقطبية الأحادية. ومن خلال مقاربة الشراكة الإستراتيجية بوصفها قوة ناعمة صينية سيكون في وسع الصين حشد التأييد وإشاعة ممارسة السياسة الدولية في إطار الشراكات الإستراتيجية السلمية عوضًا عن الأحلاف والتكتلات العسكرية الأمنية بل بتكتلات اقتصادية ينتفع منها جميع الأطراف.
- لم يكن نهوض الصين بالتنمية السلمية دون معوقات إستراتيجية، كحاجتها إلى الموارد بخاصة الطاقة والتقنية الحديثة والسوق والاستثمارات، ولكي تتغلب عليها أخذت بمقاربة القوة الناعمة بصيغة الشراكة. فكانت مع القوى الاقتصادية الكبرى أول الأمر ثم توسعت إلى الدول النامية بعدما انتشرت المصالح الصينية. وكانت أفريقيا وأميركا اللاتينية من المحطات الأولى ثم أصبح الشرق الأوسط محطة اهتمام إستراتيجي بسبب الطاقة والسوق والاستثمار.
- أكد القادة والباحثون الصينيون أنّ الصين ينبغي أن ترقى إلى منزلة القوى الكبرى في هيكل توزيع القوة عالميًا وأنّ ما حققته من تقدم في التنمية يؤهلها لاعتلاء هذه المنزلة، كما يدركون أنّ الولايات المتحدة تعارض ذلك وتسعى لتعطيل نهوض الصين، وبهدف الإفلات من هذا الطوق الأميركي تعمد الصين إلى خيار قوة ناعمة في سياق الشراكات.

وعندما عقدت الصين "شراكتها الإستراتيجية الشاملة" مع الاتحاد الأوروبي أوضح وين جيابوا، رئيس الوزراء الصيني، معاني الشراكة الإستراتيجية ذات "الخصوصية الصينية"، إذ يقول: "إن كلمة الشاملة تعني أنّ التعاون يجب أن يكون في جميع الاتجاهات وعلى نطاق واسع وعلى مستويات متعددة، فهي تغطي مجالات الاقتصاد والعلوم والتقنية والسياسة والثقافة، وعلى المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، ويمكن أن يقوم التعاون بين الحكومات والجماعات غير الحكومية. أما الإستراتيجية فتعني أنّ التعاون يجب أن يكون مستقرًا، وعلى المدى البعيد، يشمل الإطار الكبير للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين، ويتخطى الخلافات في الأيديولوجية والنظام الاجتماعي، كما يجب ألّا يكون التعاون عرضة لأحداث منفردة تقع من وقت إلى آخر. أما الشراكة فتعني أنّ التعاون يجب أن يكون على قدم المساواة وعلى منافع متبادلة وكسب مشترك وعلى الطرفين أن يقفا على أرضية الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة، ويعملا على توسيع المصالح المتشابهة والسعي وراء أرض مشتركة في القضايا الرئيسة، وفي الوقت نفسه وضع القضايا الصغيرة على الرف"[44].

عقدت الصين أنماطًا مختلفة من الشراكات؛ ففي 1997 وقّع الرئيس زيمن، في زيارته واشنطن، مع الرئيس كلنتون" شراكة إستراتيجية بناءة". أما الرئيس جيانغ فقد اتفق مع الرئيس بوش على بناء "تعاون إستراتيجي بناء"، في 2001. واتفق الرئيسان شي جين بينغ وأوباما في 2013 على إرساء "علاقات من نوع جديد بين القوى الرئيسة". في 1997 وقّعت الصين وروسيا "شراكة إستراتيجية للتنسيق"، ومع اليابان "علاقات إستراتيجية للمنفعة المتبادلة".

تحرص الدبلوماسية الصينية على أن يكون عقد الشراكات في مناسبات الزيارات الرسمية الرفيعة المستوى مثل زيارة الرئيس ورئيس الوزراء.

44 Chines Ministry of Foreign Affairs, Speech by H. E. Wen Jiabao, Premier of the State Council of the People's Republic of China, at the China-EU Investment and Trade Forum (May 2004), accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/xCp7lB

وتتضمن كل شراكة القضايا المركزية في علاقات الصين بالطرف الثاني ثنائيًا أو جماعة؛ ففي شراكاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تأتي الإشارة إلى حقوق الإنسان والديمقراطية لما لها من أهمية في علاقات الصين بالغرب وفي التنافس بين النظم الاجتماعية والسياسية، أما الشراكات مع دول العالم الثالث والأقطار العربية فإنّ هذه المسألة لا مكان لها، بل توظف الصين غيابها عن الذكر إيجابيًا بصورة القوة الناعمة بأنها لا تتدخل في صوغ النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الدول بل تحترم تقاليدها. وتذكر قضايا في شراكات دون أخرى، ففي الشراكة مع مصر وردت قضية التزام مصر موقفها في" الصين الواحدة"، بعبارة أخرى، قضية تايوان والمطالب الإقليمية للصين والموقف من حركة الانفصال. وفي الشراكة مع الإمارات العربية المتحدة جاءت مسألة التعاون في إصلاح الأمم المتحدة. وفي الشراكات مع القوى الكبرى تأخذ الصين بموقف الدفاع ذلك أنّ هناك جبهات منكشفة فيها وقد تصبح شروطًا لتعزيز التعاون، مثل حقوق الإنسان والسياسة التجارية والنقدية للصين التي قد يتضرر منها اقتصاد بعض الدول، أما في الشراكات مع الدول العربية والنامية فإنّ للصين القوة في تحديد أجندتها كونها الطرف المعطي في كثير منها.

وفي سياسة الشراكة الصينية توجد أربعة مستويات. في المرحلة المبكرة من بعد الحرب الباردة اتبعت الصين مقاربة "علاقات تعاون"، وبعد انفتاح الصين على مجموعة دول آسيان ودول جوارها في وسط آسيا أخذت بمقاربة "الصداقة والتعاون" التي توصف بأنّها علاقات "شراكة جيدة مع الجيران" ثم صيغة "علاقات شراكة شاملة"، وأخيرًا "شراكة إستراتيجية"[45].

لقد أقامت الصين علاقات شراكة على مستويين في نطاق سياستها للقوة الناعمة في اتجاه الدول العربية. اختارت الصين أولًا صيغة الحوار والمنتدى مع الهياكل التنظيمية المتعددة الأطراف في الوطن العربي، فقد انطلق منتدى التعاون العربي - الصيني في 2004 بين الصين وجامعة الدول العربية، وفي 2010 تأسس "الحوار الإستراتيجي" مع دول الخليج العربي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبعد أن أرست الصين قوائم التعاون واستكشفت مجالاته وتبينت منافعه على المستوى الكلي انصرفت إلى الشراكة الدقيقة التفصيلية وذات الخصوصية على المستوى الثنائي. وفي 2014 عقدت "الشراكة الإستراتيجية" مع مصر. وفي كانون الثاني/ يناير 2016 عقدت مع السعودية، وكانت العلاقات الصينية - السعودية تأسست في 2008 على مقاربة "صداقة إستراتيجية". عقدت الصين كذلك شراكة إستراتيجية مع السودان والإمارات العربية في 2016، وفي أيار/ مايو 2016 مع المغرب.

دوافع الشراكة الإستراتيجية

من المفيد أن نحلل مقاربة القوة الناعمة الصينية في سياق الشراكة الإستراتيجية مع الدول العربية من خلال التوجه العام للسياسة الخارجية الصينية في علاقاتها بالدول الأخرى.

تتوزع مجالات العلاقات الصينية الدولية إلى فضاءات جيوبوليتيكية أو دوائر تكون الصين في كل واحدة منها المركز المحاط بفاعلين؛ ففي الخط الأول تأتي القوى الكبرى في السياسة الدولية وتحتل الولايات المتحدة الصدارة وبعدها روسيا والاتحاد الأوروبي وقواه الأساسية مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا. وللصين معايير في وزن علاقاتها مع هذه القوى، منها صلتها بنهوض الصين وتنميتها السلمية من حيث تمكينها من بلوغ ذلك من عدمه بخلق المصاعب في طريقها إلى مقاصدها العليا. وهناك البعد الأمني وقضايا وحدة التراب الصيني وفي مقدمتها تايوان من حيث الموقف من استقلالها وضمها إلى الصين سلميًا، وتخشى الصين أن يترتب عن هذه العلاقات أزمات تعطل مسارها التنموي أو تحيد به عن جادته. وفي الخط الثاني أو "الحزام" تقع دول الجوار الجغرافي مثل اليابان والهند أو القوى الإقليمية الكبرى مثل كوريا الجنوبية، وكذلك الدول التي لها تأثير في التنمية الصينية إما لمواردها كما هي الحال في وسط آسيا وإما لقربها الجغرافي وتواصلها الديني مع سنجان الإسلامية التي أصبحت من أكثر التهديدات لوحدة التراب الصيني وجذبت إليها اهتمامات القوى الخارجية للضغط على الصين. وتقع في هذا الخط دول جنوب آسيا التي تتفاعل معها الصين، للتجارة ولإدارة المشاكل الإقليمية الحدودية. ويقع في المحيط الثالث الدول النامية في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

للمنطقة العربية أهمية؛ فهي من بين دول الحزام الثالث في المدرك الصيني في السياسة الناعمة وإستراتيجية الشراكة في الرسم الجيواقتصادي الصيني. ومع نمو اقتصاد الصين تتعاظم تلك الأهمية وتأخذ صورًا ومسارات متجددة.

فالوطن العربي بموقعه الجغرافي، يجذب الصين إليه جيواقتصاديًا قبل كل شيء. ودول الخليج، بخاصة عمان، تطل على الخليج العربي، حيث توجد إيران الشريك الإستراتيجي الرئيس لها في الخليج والشرق الأوسط، وعلى بحر العرب، وهي تجلس على مضيق هرمز، ما يعني أنّها تحمل في يديها مفاتيح الأمن الإقليمي، كما أنّها البوابة إلى الخليج ومنه إلى بحر العرب ليصبح هذا المجال المائي الحيوي للملاحة جزءًا أساسيًا من المحيط الهندي الذي تحوّل ميدانَ تنافس بين القوى الآسيوية الأساسية مثل الصين والهند واليابان، وكذلك القوى الإقليمية مثل باكستان، إلى جانب القوى الكبرى الأساسية مثل الولايات المتحدة. والخليج العربي هو الرباط البحري بين آسيا

45 Su Hao, "Harmonious World, The Conceived International Order in Framework of China's Foreign Policy," in Masofuni Lida (ed.), *China's Shift : Global Strategy if the Rising Power*, NIDS Joint Research Series no. 3 (2009).

والسواحل الشرقية لأفريقيا، ومنه عبر خليج عدن ومضيق باب المندب تبحر التجارة العالمية والطاقة من أوروبا وإليها، ومن أوروبا وأفريقيا إلى آسيا.

الدوافع الجيوبوليتيكية الجيوستراتيجية

لا تغيب الدوافع الجيوبوليتيكية والأمنية في تفسير الشراكة الإستراتيجية الصينية مع الدول العربية، إذ ليس من منطق الأشياء أن تفسر بدوافع جيواقتصادية فقط، كما يذهب التحليل الصيني والخطاب السياسي الرسمي. ومما لا ريب فيه أنّ الجيواقتصاد هو الدافع المباشر والعملياتي. لكن ذلك لا يطمس معالم الدوافع الأخرى.

لدى القوى الكبرى سلة خيارات لترتب علاقاتها بالدول الصغرى من زاوية حسابات المصلحة الوطنية والقدرات على تيسير الوسائل للحفاظ عليها، وكذلك البيئة المؤسساتية أو الهيكلية للنظام الدولي والقوى المتفاعلة فيه وأيديولوجياتها. ووجدت الصين نفسها في بيئة جديدة وهي تمر في مراحل نهوضها إلى منزلة القوى الإقليمية الكبرى ثم القوة الكبرى، لتصبح في العقد الثاني من الألفية القوة الثانية في العالم.

كان القرن العشرون قرن الأحلاف العسكرية الأمنية. وبعد الحرب العالمية الثانية بزغت أنماط أحلاف عالمية وعلاقات صراعات أيديولوجية وأهداف عالمية في ظل سقف قدرات نووية. وكانت الصين طرفًا غير أساسي سوى أنّها رفعت راية الكفاح الأيديولوجي والخطاب السياسي التحريضي وكانت مصالحها في البر الصيني وأمنه من الولايات المتحدة ثم بعد ذلك من الاتحاد السوفياتي. واطمأنت الصين على أمنها بعد حيازتها القدرة النووية للردع الصغير، وكذلك في ترتيب علاقاتها بالقوتين القطبيتين في مثلث صيني - أميركي - سوفياتي. وأبحرت في النظام الدولي بهداية من سياسة عدم الانحياز وعدم التورط في النزاعات الدولية.

وقع تغيير إستراتيجي جوهري في السياسة الدولية وفي هيكلها وقواعد إدارة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. ومثلما واجهت الصين تحديات هذه البيئة الجديدة فإنّها في الوقت نفسه أصبحت جزءًا من هذه التحديات من حيث أنّها تحوّلت هدفًا لسياسات القوى الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى استهدفت الصين مواقف الدول الأساسية في قضايا لا ترى أنّها تصب في مصلحتها الوطنية.

اندفعت الولايات المتحدة لبسط هيمنتها عالميًا. وأظهرت جاهزية لاستخدام القوة العسكرية لفرض خياراتها. ووهن دور الأمم المتحدة وسارعت الدول للركوب المجاني في ركب السياسة الأميركية العالمية والإقليمية. وعززت أميركا منظومة أحلافها وكان الفضاء الآسيوي - المحيط الهندي مجالًا لهيمنة أميركية تستهدف القوة الشيوعية الكبرى الوحيدة في العالم، كما بدا ذلك للناظر والمدرك للصين. ولم يكن ذلك قراءة خاطئة لنوايا اليمين المتطرف الأميركي. ولمواجهة هذه التحديات سعت الصين إلى تعزيز قدراتها العسكرية، والدخول في حوارات لبناء شبكة علاقات شراكة مع الأطراف الأخرى بما فيها الولايات المتحدة، بحيث ليس لديها بديل عسكري أمني من التوازن مع الولايات المتحدة. ولم تجذب الصين إليها حلفاء، بل لم تعثر على حليف لمواجهة الولايات المتحدة، فضلًا عن أنّ السياسة الصينية منذ الثورة هي ضد الأحلاف العسكرية الأمنية.

كان أمام الصين إما الانعزال وإما الانخراط. واختارت الانخراط خيارًا إستراتيجيًا منذ 1979. وكانت علاقات الشراكة الإستراتيجية من دروب الانخراط الأكثر ملاءمة لنهوض الصين لأنّها تستطيع بفضلها أن تستوطن في التنظيمات والترتيبات الاقتصادية الإقليمية.

وفي علاقاتها بالدول العربية لم تعثر الصين على مقاربة للانخراط في السياسة العربية سوى الجيواقتصاد بأسلوب الشراكة الإستراتيجية. فالمنطقة ميدان سياسة وإستراتيجية للقوى الكبرى تاريخيًا وللصراع السوفياتي الأميركي في الحرب الباردة. ويقوم الأمن في المنطقة على هياكل أحلاف ثنائية وجماعية، ووجود عسكري مباشر وسياسات تسليح أميركي سوفياتي.

إنّ قدوم الصين إلى المنطقة العربية مقيّد بأصفاد الوهن الصيني في التنافس مع الولايات المتحدة، من جهة[46]، وبسياسة المنطقة الطاردة للوجود السياسي والأمني والعسكري الصيني، من جهة أخرى. وعلى العكس مما كان للصين من ممهدات للانخراط جيوبوليتيكيًا في جنوب شرق آسيا عبر العلاقات الجيواقتصادية، فإنّها لا تعثر على مثلها في علاقاتها بالدول العربية. لقد تأخر بعض الدول العربية في الاعتراف بالصين والابتعاد عن تايوان، وكان لا يرى فيها قوة لها قدرة الفاعل الموازن في سياسة التوازنات في الشرق الأوسط. ومن هنا، فإنّ العلاقات العربية الصينية كانت ضيقة المجال ومحدودة القضايا، ولكي تنفتح على السياسة الشرق أوسطية بعدما تحوّلت الصين قوة كبرى عالمية، فإنّ الشراكة الإستراتيجية هي المقاربة الصحيحة والملائمة لتنخرط الصين جيوبوليتيكيًا في الشرق الأوسط والوطن العربي فتنشط حركة سياستها الخارجية في المجال والقضايا بوصفها قوة كبرى عليها مسؤولية الأمن والاستقرار والسلام والتنمية.

---

46 "Factoring US Strategy in China's Future," *Stratfor*, April 12, 2016, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/xz7aQ5; Roncevet G. Almond, "Finding Balance in US-China Relationship," *The Diplomat*, December 16, 2016, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/dcX9cH; G. J. Ikenberry, "Between the Eagel and the Dragon: America, China, and The Middle States Strategies in East Asia," *Political Science Quarterly*, vol. 20, no. 20 (2015).

وبلا شك، كانت الولايات المتحدة من بين العوامل المحددة لسياسة الصين في المنطقة العربية؛ إذ أثّر غياب الاتحاد السوفياتي عن المنطقة في طبيعة التوازنات بين القوى الكبرى في المنطقة من جهة، وبين الدول نفسها، من جهة أخرى، وترك اختفاء السوفيات فراغًا إستراتيجيًا، سارعت الولايات المتحدة إلى إعادة ترتيب أدوار القوى فيه لتنصاع إلى التوجه الجديد نحو عالم أحادي القطب. وفي الوقت الذي بدأت للصين مصالح في المنطقة كانت بكين غير مستعدة لتحل محل الاتحاد السوفياتي قوة توازن في المنطقة. وحذّرت الصين من الانزلاق في سياسة الشرق الأوسط المشحونة بالنزاعات خشية أن تكون لذلك كلفة عالية سياسيًا واقتصاديًا ويستدعي أن تأخذ موقف الانحياز إلى طرف أو آخر، كما أنّ الصين عدلت عن حمل لواء أيديولوجية عالمية كتلك التي دعا إليها الاتحاد السوفياتي. وأدركت القيادة الصينية أنّ من بين أسباب انهيار الاتحاد السوفياتي عجزه عن إدامة الصراع نفسه والتنافس. وهكذا، كان هدف الصين الجيوبوليتيكي هو إبعاد الولايات المتحدة عن مناطق مصالحها، في حين كانت الولايات المتحدة تنشط في ترتيب المناطق لتطويق الصين.

والشرق الأوسط حلقة ثانوية جيوستراتيجيًا في بلوغ ذلك. لقد عجزت روسيا عن الحد من توسّع النفوذ الصيني في وسط آسيا وأصبحت منظمة شنغهاي نموذجًا لنجاح المقاربة الصينية في القوة الناعمة وآلية الشراكة الإستراتيجية فجذبت إليها دول الإقليم. وبعد أحداث 11 سبتمبر برزت أهمية وسط آسيا في الهيمنة الأميركية وحربها على الإرهاب. وتعاونت الصين مع واشنطن التي شرعت في هندسة نظام شرق أوسط كبير ينتشر من الشرق الأوسط التقليدي إلى أفغانستان لتقترب الولايات المتحدة من الصين من جناحها الغربي الذي أمنت أنّه استقر جيوبوليتيكيًا وجيوستراتيجيًا لمصلحتها بعد بناء منظمة شنغهاي وسير روسيا معها في صد الناتو من الاقتراب[47]. وللرد على حركة الولايات المتحدة اقتربت الصين من المنطقة العربية، ولكن ليس بترتيب أمني بل بصيغة تعاون اقتصادي يغري الأطراف بالانخراط فيه، ولا يثير مخاوف الولايات المتحدة من أنّ الصين تزحف على مجالات نفوذها. فالعامل الأميركي أكثر من أيّ عامل آخر يحدد الخيارات الصينية واتجاهات سياستها الخارجية والمدى الذي تذهب إليه.

47 C. Candland, The US Great Middle East Initiative: Implications for Persian Gulf Economics and Politics, Paper Prepared for March 1 - 2 Institute of Politics and International Studies 15th International Conference on the Persian Gulf; Tamara Cofman Wittes, Report: The New US Prospects for Great Middle East Initiative: An Evaluation, Middle East Memo, Brookings, May 10, 2004.

يدلنا تاريخ جيوبولتيك وجيوستراتيجية تعاظم القوة إلى قوة كبرى على أنّ ما من قوة لم تسر في طريق التوسع في النفوذ والعلاقات وإقامة الأحلاف والصراع. والصين مهما زعمت قياداتها ليست حالة استثنائية تاريخية. إنّ القوة الكبرى يتعذر عليها كبح طموحاتها القومية، لقد أذلّت الصين خلال القرن التاسع عشر، ويحدوها الطموح الآن لتصحيح هذا التاريخ بالارتقاء إلى قوة كبرى، وهناك شواهد كثيرة؛ منها السعي لبناء قوة شاملة عالمية، وتعزيز قدراتها البحرية لمهمات البحار البعيدة ولتقوم بدورها في تشكيل العالم، وكذلك سياسة المواقف التوكيدية في القضايا القومية مثل مطالب السيادة على بحر الصين الجنوبي.

ما كان الشرق الأوسط والوطن العربي ليجذبا إليهما الصين بوصفها قوة عالمية لو لم تصبح واثقة بقدراتها في الانخراط بفاعلية ونشاط في مناطق نائية ولكن لها فيها مصالح تنمو. والشرق الأوسط من أكثر الأقاليم العالمية التي خاضت القوى الكبرى والعظمى الصراعات في ميادينه. ولكن الصين تحذّر من أن يكون هذا الدرب دربها إلى القوة العالمية جيوبوليتيكيًا وجيوستراتيجيًا؛ أي عبر سياسة القوة، بل الاقتراب الناعم اقتصاديًا في نسق شراكة إستراتيجية، من دون أن يوحي كل جزء فيها بالضرورة، بنوايا جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية لقوة كبرى[48].

تهيأت للصين فرص تاريخية للدنو من الشرق الأوسط/ المنطقة العربية. كانت لحرب أفغانستان عام 2001 تداعيات أمنية على الشرق الأوسط والسياسة الأميركية. وأرهقت الحرب على الإرهاب الولايات المتحدة وأضعفت التماسك في أحلافها وجعلتها تغفل مناطق إستراتيجية حيوية للأمن وللهيمنة الأميركية. ومن جهة أخرى، أعطت إدارة أوباما الأهمية القصوى للتمركز في الشرق في الفضاء الآسيوي الهادي حيث تنهض الصين قوة عظمى. وكان من نتائج ذلك أن أصبح الشرق الأوسط لا يحظى بالرعاية الأميركية على مستوى الإستراتيجية العليا. وتناقص اهتمام واشنطن بالمنطقة بعدما تناقص الاعتماد على نفطها، بسبب اكتشاف النفط الصخري في الولايات المتحدة وتقدّمها في تقنية استخراجه، وتعهّد أوباما بتحرير الولايات المتحدة من الاعتماد على النفط العربي والشرق أوسطي[49]. ووجدت بكين فرصًا للتحرك صوب المنطقة بقوة ناعمة عبر الشراكة الإستراتيجية.

48 S. Stensil, "China Debates its Future Role in the Middle East," Export Analysis: Norwegian Peacebuilding Resources Centre, May 2014, accessed on 82017/6/, at: https://goo.gl/w5190a; Cesar Castille, "China's Evolving Middle East Role," Institute of Security and Development Policy, March 18, 2016; Thomas Christeinsen, "The Advantages of Assertive China: Responding to Beijing's Abrasive Diplomacy," *Foreign Affairs* (March-April 2011).

49 Anthony H. Cordesman, "American Strategy and US Energy Independence," Center for Strategic and International Studies, October 21, 2013; "Hillary Clinton Said America Is Energy Independent: It Is Not," *CNBC News*, October 10, 2016, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/OpnePA

انتُقدت السياسة الخارجية الصينية بأنّها تتهرب من التزاماتها الدولية وتلوذ بالصمت أو الخطاب السياسي الشاجب أو المتعاطف في الأزمات الدولية ولا ترقى إلى دور القوة صاحبة المصلحة في الأمن والاستقرار العالمي التي تتحمل أعباء إدارة تلك الأزمات، وبأنّها شديدة الحرص على مصالحها الوطنية الضيقة. واتهم الرئيس أوباما السياسة الصينية بأنّها "راكب مجاني" في الشرق الأوسط حيث يقع العبء الكبير على السياسة الأميركية في مواجهة التحديات الدولية مثل الإرهاب، وتنتفع الصين من جهد السياسة الأميركية في تثبيت الاستقرار والأمن في توسيع نشاطاتها التجارية النفعية[50]. وردّت بكين على ذلك بأنّ أميركا ارتكبت الخطأ الإستراتيجي في المنطقة، في حين تقوم الإستراتيجية الصينية في القوة الناعمة للتعاون والتنمية وسيلة سلمية لحل النزاعات وتسويتها بالتكامل الاقتصادي الإقليمي وبناء الثقة وحسن النوايا[51].

وتنجذب الصين إلى المنطقة العربية من دوافع الأمن الداخلي الصيني والهواجس على وحدة ترابها. وانعكست تطورات الشرق الأوسط على الساحة الداخلية الصينية المتمثلة بنشاطات الحركة الإسلامية الانفصالية في إقليم سنجان[52] التي ارتبطت بظاهرة الإسلام السياسي بوصفها حركة عالمية لها أجنحتها المسلحة وتنفذ عمليات إرهابية. ويشارك مقاتلون من سنجان في العمليات الإرهابية في العراق وسورية، كما أنّ هناك تعاطفًا إعلاميًا وشعبيًا وفئويًا في بعض الدول العربية مع مطالب الحركة الإسلامية في سنجان[53]. وتعاظم الهاجس الصيني من حركة الانفصال بعد أن اكتشفت أنّ لها من يغذيها إعلاميًا من الخارج في نطاق تفتيت الصين كما وقع في يوغسلافيا على يد الولايات المتحدة والناتو. وتخشى بكين من أن يدفعها تصاعد الاحتجاجات في إقليم سنجان إلى اللجوء إلى استخدام القوة الأمر الذي يضع القضية على طاولة حقوق الإنسان والاتهامات للصين بانتهاك الحريات، ما يجعلها تواجه ضغطًا دوليًا. وربما يشمل هذا الدول العربية التي لا تستطيع عدم الانشغال بالقضية وهذا بدوره يقيم عوارض في طريق اقتراب الصين من المنطقة.

ومن ثم، تكون الشراكة الإستراتيجية آلية لاستباق وقوع هذه التعقيدات في العلاقات الصينية العربية، فبفضلها تستطيع الصين أن تقدّم نفسها على أنّها لا تقترب من العرب للتدخل في الشؤون الداخلية وإنما للتعاون الاقتصادي، وحينها سيكون للصين أدوات الضغط على المواقف العربية بدفعها لترجيح مغانم التعاون الإستراتيجي في شراكة مع الصين على إظهار الدعم المادي والإعلامي والسياسي لحركة الانفصال الإسلامية في الصين[54]. إنّ اعتراف العرب بوحدة الأراضي الصينية قيد على خيارات السياسة العربية حيال الإسلام في الصين. ونصّت الوثيقة على التزام العرب هذا الموقف.

لم يكن نهوض الصين وزعمها إنّها قوة تبزغ بتنمية سلمية غير محفوف بتحديات داخلية وإقليمية ودولية. وتعذّر على القادة الصينيين من بعد جيل الرئيس كسياوبنغ أن يديموا الوفاء بالتزام وصاياه في تدبير العلاقات الصينية الدولية بخاصة مع الولايات المتحدة وذلك "بالتكتم والانتظار" حتى تحين الفرص في وقتها الناضج[55]، بيد أنّ خطى النهوض الصيني الاقتصادي وانتشار مصالحها في العالم، ومنه منطقة الشرق الأوسط/ الوطن العربي، ونفوذ الفئات القومية في صناعة القرار وتعظيم القوة العسكرية، كل ذلك أفضى إلى هواجس أمنية واقتصادية عالمية وإقليمية خاصة مطالبة الصين بحقوق قومية في بحر الصين الجنوبي[56]. ومن زاوية الوطن العربي فإنه ليس للصين من قضايا تنطوي على هواجس أمنية في علاقاتها العربية، بيد أنّ موقفها من الأزمة السورية والنزاع العربي الإسرائيلي وتصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني ترتب عليه مطالبة عربية بأن تصبح الصين أكثر انغماسًا في سياسة القضايا العربية لا أن تبقى واقفة عند الخط الجانبي.

لم تقدم الصين بعد على تخطي مرشدات الرئيس كسياوبنغ إلا بحذر كبير، على الرغم من مستوى نهوضها. ولكي تخفف بكين الضغط العربي لتصبح أكثر إقدامًا وإيجابية في سياستها العربية اختارت أن تظهر اهتمامها بالوطن العربي في سياق الشراكة الإستراتيجية لأنها الأقل كلفة سياسيًا ولا تطالبها بأجندة مواقف سياسية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحتاج الصين إلى واقيات سياسية لتصد عنها الحملة الأميركية والغربية حيال بعض أوجه سياساتها الدولية ومواقفها من قضايا مثل القرم والأزمة السورية. إنّ الشراكة الإستراتيجية الصينية العربية رصيد سياسي للصين توظفه في حشد التعاطف والتأييد لسياساتها.

---

50 Bree Reng, "Obama's Free Rider Comment Draws Chinese Criticism," *New York News*, August 26, 2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/1RB06p; Simon van Nieuwenhuize, "China May Regret Free Riding," *The Diplomat*, August 13, 2014, accessed on 8/6/2017, at: http://thediplomat.com/2014/08/china-may-regret-free-riding-in-iraq/

51 "Is China Wrong to Benefit from Iraq," *People's Daily Online*, August 13, 2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/aNbd95

52 Dru C. Gladny, "Islam in China: Accommodation or Separatism?" *The China Quarterly*, vol. 174 (June 2003), pp. 451 - 467.

53 Michael Clarke, "China's Terrorist Problem Goes Global," *The Diplomat*, September 7, 2016, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/O0RhqL

54 "Muslim Countries Mostly Silent on China Unrest," *Associate Press*, July 17, 2009, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/RkToVe

55 Bonnie S. Glaser, "China's Foreign Policy Under Xi Jinping: Continuity and Change," *Critical Issues Confronting China Seminar Series*, December 3, 2014.

56 Xuetong Yan, "From Keeping a Low Profile to Striving for Achievements," *The Chinese Journal of International Politics*, vol. 7, no. 2 (2014), pp. 153 - 184.

ولا تستبعد الصين من تقديراتها أنّها سوف تواجه أزمات ربما تضطر فيها إلى استخدام القوة بمستوى ما، وفي هذه الحالة لا بد أن تعثر على أطراف يؤيدون مواقفها أو يقفون على الحياد. ومن زاوية السياسة العربية التي تقيد خياراتها علاقاتها بالولايات المتحدة لا تتوقع الصين دعمًا عربيًا جماعيًا، بل لا يستبعد أن يقف بعض الدول على الحياد، على أقل تقدير إظهارًا للامتعاض من السياسة الأميركية.

الدوافع الجيواقتصادية

إنّ الشراكة الإستراتيجية ركن أساسي في الوثيقة الصينية تجاه الدول العربية. وهي تستند في المقام الأول إلى مقومات جيواقتصادية ذات صلة مركبة ومتداخلة بالاقتصاد الصيني واقتصاد المنطقة والاقتصاد العالمي. والدوافع الجيواقتصادية هي التي دفعت الصين جيوبوليتيكيًا وجيوستراتيجيًا للقدوم إلى المنطقة.

فالتنمية الصينية السلمية هي المحرك لنهوض الصين. وهي تعتمد على تأمين الموارد، بخاصة الطاقة، والأسواق والاستثمار. وكلما تسارعت التنمية الاقتصادية واتسعت مساحة التجارة وحجمها، زاد الطلب الصيني على الطاقة والموارد والسعي وراء النفوذ إلى أسواق لم تصل إليها التجارة الصينية من قبل أو تعظيم طلبها على التجارة الصينية. ولا تتمثل أهمية الدول العربية الاقتصادية بالموارد من معادن، بل إنّ الطاقة من نفط وغاز طبيعي تحتل المرتبة الأولى في العلاقات الاقتصادية الصينية العربية والأسواق وفرص الاستثمار.

وتحكم السياسة الطاقوية الصينية ثلاثة محددات: وفرة المصادر وتنوعها، والانسياب الآمن، والسعر المعتدل.

أصبحت المنطقة العربية المصدر الرئيس للطاقة بالنسبة إلى الصين في المدة 2002-2013؛ فقد ارتفع معدل الطلب الصيني على النفط بـ 450 ألف برميل يوميًا. واستهلكت 10.4 ملايين برميل يوميًا في 2014. في حين كان الاستهلاك 6.4 ملايين برميل يوميًا في 2004. وعلى الرغم من الدعوة إلى تخفيض استهلاك الطاقة، فإنّ الطلب سوف يزداد[57]. ومن المتوقع أن يبلغ الاستهلاك المحلي الصيني 18 مليون برميل يوميًا في 2035، في حين ستستهلك الولايات المتحدة 17 مليون برميل يوميًا[58].

أثّرت التطورات الإقليمية والدولية في توجّه الصين إلى المنطقة العربية جيواقتصاديًا؛ فقد تراجع التزام الولايات المتحدة بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر، وانكمش الطلب الأميركي على الطاقة العربية، من جهة.

57 "China Faces Tough Task in Energy Resolution," *China Daily*, July 26, 2014.

58 "BP Energy Outlook," 2035, February 2015, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/YhGWKG

ومن جهة أخرى، يتجه العراق وإيران إلى زيادة حصتهما من الطلب الآسيوي على الطاقة، وبصورة خاصة من الصين. وعلى نحو عام، تتجه الأقطار العربية النفطية إلى السوق الآسيوية بعد انخفاض الطلب الأميركي؛ فقد صدّرت السعودية 16.1 في المئة، وعمان 9.7 في المئة، والعراق 9.3 في المئة، والإمارات العربية 3.8 في المئة، والكويت 3.4 في المئة، من الطلب الصيني[59]. وإلى جانب هذا، فاق حجم التجارة الصينية مع الدول العربية عام 2014 حجم تجارة الولايات المتحدة معها. وتتصدر السعودية والإمارات العربية والعراق قائمة الشركاء التجاريين للصين في المنطقة، وتأتي مصر والأردن في آخر القائمة.

تواجه الاقتصاد الصيني تحديات بنيوية ناجمة عن التنمية الاقتصادية، لا يمكن التغلب عليها بإجراءات إصلاحية مالية وهيكلية داخلية فحسب، بل لا مفر من أن تعثر الصين على منافذ لنقل ثقلها الاقتصادي، على وجه الخصوص الاستثمار والسوق، إلى المناطق المحيطية ومنها الوطن العربي الذي يزداد فيه الطلب بسبب نمو السكان وتنوع نمط الاستهلاك، كما أنّ البلدان العربية فقيرة في البنى التحتية وتحتاج إلى استثمارات كبيرة فيها ليس في وسع الاقتصاد الوطني أن يلبّيها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تراكم لدى الصين فائض الإنتاج والرصيد من العملة الأجنبية لأسباب تعود إلى ضعف الطلب المحلي وزيادة النمو الاقتصادي بسبب سياسات الدولة وتدفق الاستثمار الأجنبي إلى الصين[60]. ومن بين الحلول لصعوبات الاقتصاد الصيني التوسع في الانخراط في الاقتصاد العالمي.

ولما كانت المنطقة العربية جاذبة للاستثمار، كما أن الدول النفطية العربية تبحث عن فرص استثمار في الخارج لتنويع مصادر الثروة، فإنّ الصين هي المرشح الأوفر حظًا لتطوير علاقة شراكات إستراتيجية اقتصادية. إنّ الشراكة الإستراتيجية تخدم الهدف الصيني في إستراتيجية "التمحور في الغرب" التي تبنتها قيادة الجيل الرابع الصينية في عناوين "إحياء الأمة" و"الحلم الصيني" في أجندة الرئيس شي. ولن يمهّد لنجاح مبادرة الحزام الواحد والطريق الواحد دون الشراكات الإستراتيجية مع الدول العربية، بل الراجح أنّ الأخيرة تمثّل أساسًا للمبادرة[61]. وفي المقابل تعين الشراكات الدول النفطية العربية على "التمحور في الشرق".

59 "The Great Well of China," *The Economist*, June 20, 2015, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/i7oE8s

60 Chong-en Bai, et al, "Spatial Spill over and Regional Economic Growth in China," *China Economic Review*, no. 30 (2012).

61 Jouathan Karl, "Obama Says Russia Is a Regional Power Not America's Geopolitic Foe, *ABC News*, March 25, 2014, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/WA2CIr; "Obama Finally Upgrades Russia from Regional Power to Important Power," *RT*, October 19, 2016, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/NI2T1Z

هيمنت الولايات المتحدة ولا تزال على الشرق الأوسط منذ انسحاب بريطانيا من شرق السويس. وأصبحت الدول العربية أدوات السياسة والإستراتيجية الأميركيتين في الحرب الباردة، كما أنها عملت على تسخيرها في تثبيت هيمنتها عالميًا بالسيطرة على مصادر النفط للضغط على القوى الصناعية الكبرى وتقييد خياراتها في مواجهة الولايات المتحدة كونها المهيمنة على الشرق الأوسط والحامية لخطوط النقل البحري للطاقة والتجارة العالمية. وتجد الدول العربية في الشراكات مع الصين خيارًا لتخفيف القيود الأميركية عليها وتضييق فرص الابتزاز الطاقوي من حيث أهمية السوق النفطية الأميركية والتزامات حماية خطوط النقل. إنّ اعتماد الصين على الطاقة العربية لا يعفيها من تحمّل مسؤولية أمنها، وتعهّدها بمواثيق شراكات يضع عليها مسؤوليات لا يمكنها أن تحيد عن وزرها، بعد أن أصبحت قوة كبرى/ عظمى، كما أنها لا يمكن أن تطمئن لترك مهمة حماية خطوط النقل الطاقوي في عهدة الولايات المتحدة فتخنقها عند الضرورة.

> اعتمـــاد الصين على الطاقة العربيـــة لا يعفيها من تحمّل مســـؤولية أمنها، وتعهّدها بمواثيق شراكات يضع عليها مسؤوليات لا يمكنها أن تحيد عن وزرها

يشير توزيع الشراكات الإستراتيجية الصينية بين الدول العربية إلى أنّ الصين تقيم أطرافها من معايير جيواقتصادية وجيوبوليتيكية. ففي عقدها شراكات مع السعودية والإمارات العربية أولت الصين منزلة هاتين الدولتين العربيتين في اقتصاد الطاقة والاستثمار والسوق أهمية. إنّ السعودية هي أكبر الشركاء التجاريين للصين وكذلك الإمارات، ومن المصدرين للطاقة إليها، وفيهما فرص الاستثمار في البنى التحتية، فضلًا عن السوق. أما مصر والسودان فلهما أهمية جيوبوليتيكية للصين. إنّهما على الطريق البحري لمبادرة الحزام، وإنّ مصر هي الأولى عربيًا التي مهدت لقدوم الصين إلى البلدان العربية، فضلًا عن كونها ذات ثقل في الاتحاد الأفريقي سياسيًا.

ومن مزايا الشراكة الإستراتيجية الصينية أنّها مرنة؛ بمعنى أنّ الصين لا تضع شروطًا مسبقة لعقودها وإنما تعمل على تكييفها بحسب ما يتوافق مع نوايا الطرف الآخر وإرادته وقابليته للانخراط فيها. وتتفاوض الصين على قضايا الشراكة الإستراتيجية ومجالاتها وآلياتها بالقدر الذي له صلة بمصالحها الاقتصادية وتحذر من أنّها تظهر فيها بمظهر المنافس لقوة إقليمية أو كبرى ذات مصالح في المنطقة. إنّ الشراكة الإستراتيجية هي السبيل والأداة التي تمكّن الصين من أخذ دور الولايات المتحدة في المنطقة بهدوء لأنّ الاتحاد الأوروبي لم يجعلها من أولوياته، بل يركز على شرق أوروبا وجنوب شرق آسيا. أما روسيا فليست بالشريك التجاري الرئيس للمنطقة؛ إذ ليس لديها سوى النفط والسلاح في التجارة العالمية[62].

ولا تكسو الصين شراكاتها بدوافع خفية مثل التكتل أو التحالف. ولا تصنف الدول التي تتعامل معها إلى صديق وحليف وخصم وعدو أو دول فاشلة، كما تفعل الولايات المتحدة التي تنعت سورية وإيران بالعدو، بل إنّ خطابها السياسي مفتوح وموجه إلى جميع الدول التي تريد التعاون معها، ويرجح عند الصين الدول ذات النظام الذي فيه ضمانات لإدامة مصالحها وتطورها ولا تولي طبيعته السياسية اهتمامًا. كما أنّ الصين لا تشترط أن يكون التعاون معها في شراكة إستراتيجية على حساب علاقات ذلك الطرف بقوة كبرى أخرى، فالشراكة السعودية - الصينية لا توحي بأنّها الضد من الشراكة السعودية - الأميركية. وتحرص الصين على ألّا تكون شراكتها مع الدول العربية مانعًا لتوجّهها إلى عقد شراكة مع خصومها. ففي الخليج العربي لم يمنع التنافس السعودي الإيراني الصين من إقامة أهم شراكتين إستراتيجيتين مع الطرفين في الشرق الأوسط.

وتتحاشى الصين أن يكون في نطاق شراكتها أبعاد أمنية - عسكرية، وشراكاتها الإستراتيجية مع الدول العربية خير نموذج. فالدول العربية من أكثر الدول التي للصين شراكة معها ولديها قضايا نزاع وتنافس ثنائي وإقليمي. إنّ الإقليم مشحون بالنزاعات الساخنة والباردة والمجمدة من جهة، ومن جهة أخرى، لا تريد الصين أن يكون لشراكاتها التزامات أمنية سواء بالتأييد السياسي أم العسكري. كما تدلّ الشراكة على أنّ الصين لا تتحدى المصالح الأميركية، لكنها تتنافس معها في أهم منطقة إستراتيجية. إلى جانب هذا، تبتعد الصين عن جعل شراكتها سياسة استقطاب إقليمي باختيار أطراف معينة، بل إنّها تعمل على شراكات مع الجميع مثل تركيا وإيران وإسرائيل ومصر. ليست الشراكة الصينية موجهة ضد طرف ثالث ولا طاردة لطرف قادم.

تعزز الشراكة الإستراتيجية، من وجهة نظر الصين، الأمن والاستقرار المحلي والإقليمي في المنطقة، لذلك فهي شراكة "الانتفاع المتبادل". لا تتولد استدامة التنمية الاقتصادية الصينية من ديناميكية الاقتصاد

62 "Wen Jiabao Delivers an Important Speech on Respecting the Diversity of Civilization and China- Arab Relations at the Arab League Headquarter," *People's Daily*, November 8, 2009, accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/8Dq599

الصيني فحسب، بل من اقتصاد عالمي واقتصاد محلي وإقليمي ناميَين. ولهذا فإنّ الشراكة مع العرب نافعة للصين في تأمين أسباب استدامة تنميتها ونهوضها. أما من جهة الدول العربية فإنّ الشراكة عامل في التنمية المحلية والإقليمية.

إنّ وثائق الصداقة العربية الصينية غنية بخطاب فيه توكيد على مبادئ ليس لها نظير في غيرها من الوثائق العربية مع القوى الأخرى. وأول المبادئ هو "المنافع المشتركة" وذلك لطمأنة الطرف العربي أنّ الصين لا تسعى بهذه الشراكة إلى تعزيز ثقلها الاقتصادي الذي في الميزان التجاري لمصلحة الصين، ما عدا الدول المصدرة للطاقة، ويتزايد حجم عمالتها في البلدان العربية ليس للكسب غير العادل. وهذه الشراكة هي بين طرفين على قدم المساواة؛ فليس للصين تاريخ استعماري في المنطقة لتصبح القوة التي تملي شروطها، بل هي شراكة مع قوة آسيوية صاعدة من العالم الثالث ومن دول عدم الانحياز، وتحترم الصين خصوصيات الطرف الثاني فهي لا تعمل على تسخير شراكتها بوصفها آلية للتغيير في النظام السياسي أو الاجتماعي والثقافي في إطار إستراتيجية بسط عقيدة عالمية، كما هي الحال مع الغرب. وتقوم الشراكة مع الدول العربية على زعم وين جيابوا، رئيس الوزراء الصيني على "أنّ العرب أصدقاء جيدون وشركاء جيدون وإخوة جيدون"[63].

وتمجّد الصين تاريخ علاقاتها بالعرب وترى القيادة الصينية أنّ روح هذا التاريخ تتمثل بعلاقات الشراكة؛ فقد كتب الرئيس شي في جريدة **الأهرام** قبل زيارته السعودية ومصر وإيران في كانون الثاني/ يناير 2016 "ظللنا نلتزم مبدأ الثقة والاحترام والمنفعة والعزة المتبادلة حتى أصبحنا الأصدقاء والإخوة والشركاء الأعزاء نثق ببعضنا ويعتمد بعضنا على البعض"[64]. وقال في خطابه أمام الجامعة العربية ساعيًا وراء تبديد الحملة الإعلامية لتضليل التوجه الصيني إلى الدول العربية بأنه يتستر على نوايا خفية "بالبحث عن وكيل في الشرق الأوسط"[65]، أو إنّ الصين تغتنم فرصتها التاريخية "لملء الفراغ"[66] بشبكة شراكات إستراتيجية "ندعو جميع الأطراف للانضمام إلى حلقة أصدقاء، عوضًا عن البحث عن مجال نفوذ"، وهذه هي حقيقة السياسة الصينية، بحسب تعبيره[67].

ترسم الصين صورة للشراكة مع العرب بألوان تتّينها الكثيرة، وهي السير إلى الهدف "بالتكاتف". وينهل الرئيس الصيني من إرث الثقافتين العربية والصينية ما يسبغ معنى وجدانيًا وتأريخيًا على التكاتف، يقول: "يقول المثل العربي إن السير وحدك يجعلك أسرع، ولكن السير مع الجماعة يجعلك تذهب أبعد، بينما يقول المثل الصيني كثرة الصحبة تبسط الرحلة". وتسعى الصين إلى إقناع العرب بأنها لا تسير في طريق التنمية حصرًا عليها بل تريد أن يشاركها الآخرون فيها، فإن كانت التنمية الاقتصادية "حلمًا صينيًا" فإنّ العرب أولى بأن يكون لهم "حلمهم" أيضًا. وكل يسير إلى حلمه ولكن "كفًا بكف"[68]. وفي واقع الحال "يرتبط فيه الجانبان الصيني والعربي ببعضهما ارتباطًا أوثق لما يشتركان فيه من المهمات التنموية والأهداف الطموحة"[69]. إنّ الشراكة بين العرب والصين ليست حالة ستاتيكية، بل إنها تسعى إلى تغيير الحال القائمة إذ "يعيش العالم تغييرات معقدة وعميقة في ظل التحديات العالمية المتزايدة والانتعاش الاقتصادي المترنح والتوترات المحلية المتتالية والمتعاقبة والتهديدات الإرهابية المتفاقمة والمتعاظمة"[70]. وبفضل الشراكة الإستراتيجية بين العرب والصين سوف تتاح فرص "لإقامة نوع جديد من العلاقات الدولية محوره التعاون والكسب المشترك"[71]. إنّ الشراكة العربية الصينية تعني تقاسم العرب والصين" السراء والضراء"[72].

المراجع

Almit, Muhamad S. *China and the Middle East since World War II*: *Bilateral Approach*. Lanham and Boulder: Lexington Books, 2010.

Bai, Chong-en et al. "Spatial Spill over and Regional Economic Growth in China." *China Economic Review*. no. 30 (2012).

Bakken, Borge. "Norms, Values and Cynical Games with Party Ideology." *Copenhagen Journal of Asian Studies*, vol. 16 (2006).

Maihold J. & Gunther, M. (eds.) *European Leading Powers*: *towards Partnership in A Strategic Policy Area*. Nomos: Baden-Baden, 2010.

63 "Let Arab-China Friendship Surge Forward Like the Nile," Ministry of Foreign Affairs, People's Republic of China, January 22, 2016.

64 "Xi Outlines Middle East Vision," *China Daily*, January 22, 2016., accessed on 8/6/2017, at: https://goo.gl/brU5Pw

65 Ibid.

66 Ibid.

67 Let Arab-China Friendship Surge.

68 Ibid.

69 Ibid.

70 Ibid.

71 Ibid.

72 Ibid.

Grevi Giovani & Khandekar, G. (ed.). "Mapping EU Strategic Partnerships." *Fride*, November 2011, at: https://goo.gl/HE2oKD

Hall, Todd. "An Unclear Attraction: A Critical Examination of Soft Power as an Analytical Categoray." *The Chinese Journal of International Politics*. vol. 3, no. 2 (2010).

Masofuni, Lida (ed.). *China's Shift*: *Global Strategy if the Rising Power*. NIDS Joint Research Series. no. 3 (2009).

Ingrid d'Hooghe, The Limits of China's Soft Power in Europe: Beijing Public Diplomacy Puzzle. Netherland Institute of International Relations, Clingendael (2010), at: https://goo.gl/T9qz7h

Ikenberry, G. J. "Between the Eagel and the Dragon: America, China, and The Middle States Strategies in East Asia." *Political Science Quarterly*. vol. 20, no. 20 (2015).

International Congress on China and the World Order: Cultural Encounter. China, Beijing. June 28-29, 2012.

Isorait, M. "Importance of Strategic Alliance in Company's Activity." *Intellectual Economics*. no. 5 (2009).

Jiabao, Wein and Anne Schmidt. "Strategic Partnerships: A Contested Policy Concept," Working Paper, German Institute of International Security Affairs (December 2010).

Kay, Sean. *Global Security in the Twenty First Century*: *The Quest for Power and the Search* for Peace. Maryland: Rowman and Littlefield Publisher, 2012.

Economy E. & Oksenberg M. (eds.) *China Joins the World*: *Progress and Prospects*. New York: Council on the Foreign Relations Press, 1999.

Robinson, Thomas. (ed.) *Chinese Foreign Policy*: *Theory and Practice*. Oxford: Oxford University Press, 1994.

Kudryavtser, Andrey A. "A Systemic View of the Soft Power." Working Paper. RSCAS 2014-2016, at: https://goo.gl/ziRUfT

BP Energy Outlook, 2015, February 2015.

Candland, C. The US Great Middle East Initiative: Implications for Persian Gulf Economics and Politics, Paper Prepared for March 1 - 2 Institute of Politics and International Studies 15th International Conference on the Persian Gulf.

Castille, Cesar. China's Evolving Middle East Role. Institute of Security and Development Policy. March 18, 2016.

Christeinsen, Thomas. The Advantages of Assertive China: Responding to Beijing's Abrasive Diplomacy. *Foreign Affairs*. March-April 2011.

Cordesman, Anthony H. American Strategy and US Energy Independence. Center for Strategic and International Studies. October 21, 2013.

Fergusen, Nial. "Think Again: Power." *Foreign Policy*. November 2009.

Gladny, Dru C. "Islam in China: Accommodation or Separatism?." *The China Quarterly*. vol. 174 (June 2003).

Glaser, Bonnie S. "China's Foreign Policy Under Xi Jinping: Continuity and Change." *Critical Issues Confronting China Seminar Series*. December 3, 2014.

Glaser B. & Murphy, M. "Soft Power with Chinese Characteristics." Center for Strategic and International Studies. March 10, 2009, at: https://goo.gl/ifxzAi

Gray, Colin S. "Hard Power and Soft Power: the Utility of Military Force as Instrument of Policy in the 21st Century." US, Strategic Studies Institute (April 2011), at: http://ssi.armywarcollege.edu/pdffiles/pub1059.pdf

"The Great Well of China." *The Economist*. June 20, 2015, at: https://goo.gl/i7oE8s

Grevi, Gionanni and Alvaro de Vasconcels. (eds.). *Partnerships for Effective Multilateralism*: *EU Relations with Brazil, China, India, and Russia*. Chaillot Paper 109. Paris: European Union Institute for Security Studies, May 2008.

Ramo, Joshia Cooper. *The Beijing Consensus*. London: Foreign Policy Centre, 2004.

Tiezi, Shannon. "China Prioritizes Ukraine's Ethnic Groups over Its Territorial Integrity." *The Diplomat*. March 7, 2014.

Stensil, S. China Debates Its Future Role in the Middle East. Export Analysis, Norwegian Peacebuilding Resources Centre (May 2014), at: https://goo.gl/w5190a

Vallaham, William. "China's Foreign Policy and the Non-interference Principle: Farewell or Renewal?" International Conference on Contemporary China, Asia Center (2012), at: https://goo.gl/49EjaP

Wang, J. "Chinese Conception of Soft Power and Its Policy Implications." International Conference on China in International Order, Nottingham University (September 2006).

Yiwei Wang, "Public Diplomacy and the Rise of Chinese Soft Power." Annals, AAPSS (March 2oo8), at: https://goo.gl/QoqwO8

Wittes, Tamara Cofman. Report: The New US Prospects for Great Middle East Intiative: An Evaluation, Middle East Memo. *Brookings*. May 10, 2004.

Yan, Xuetong. "From Keeping a Low Profile to Striving for Achievements." *The Chinese Journal of International Politics*. vol. 7, no. 2 (2014).

Yan X. & Xu, Jin. "A Soft Power: Comparison between China and the United State." *Xiandai Guanxi*. January 20, 2008.

Leonard, Malik. *What Does China Think*?. New York: Public Affairs, 2009.

Xin Li & Worm, Verner. "Building China's Soft power of Peaceful rise." Asian Research Centre, CBS. Copenhagen discussion papers. July 28, 2009, at: https://goo.gl/z2r2hp

Lock, E. "Soft Power and Strategy: Developing a Strategic Concept of Power." *University of the West of England* (2009), at: https://goo.gl/xdBzoh

Matsuda, Takeshi. *Soft Power and its Perils*: *US Cultural Policy in Early Post-war Japan and Permanent Dependency*. US: Stanford University Press, 2007.

Mingiiang L. et al. *Soft Power, China's Emerging Strategy in International Politics*. Lanham: Lexington Books, 2009.

Nye, J. S. *Bound to Lead, The Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.

Nye, J. S. *The Paradox of American Power. Why the World's Only Superpower Can't Go Alone*. New York: Oxford University Press, 2002.

Nye, J. S. *Soft Power, the Means to Success in World Politics*. New York: Public Affairs, 2002.

Nye, J. S. "Obama's Smart Power." *New Perspective Quarterly*. vol. 26, no. 2 (2000).

Nye, J. S. "Recovering American Leadership." *Survival*. vol. 15, no. 1 (2008).

Nye, J. S. "Public Diplomacy and Soft Power." *Annals of the American Academy of Political and Social Science*. vol. 616 (March 2008)

صـدر حديـثًا

المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي

صدر حديثًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي (944 صفحةً من القطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا)، وفيه ثمانية وعشرون بحثًا من بحوث قُدّمت في "المؤتمر السنوي لقضايا الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي" الذي عقده المركز بعنوان "المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيات في المشرق العربي الكبير"، خلال الفترة 13-15 أيلول/ سبتمبر 2014 في عمّان.